www.an-nidaa.com

النداء

الجمعة 10 آذار 2017 - العدد 309

فلسطين:
100 عامٍ من المقاومة

دار الفارابي

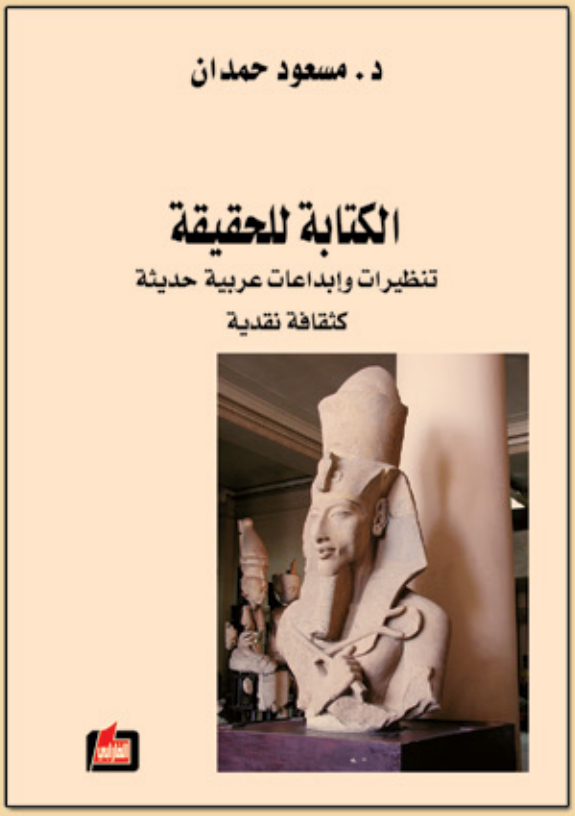

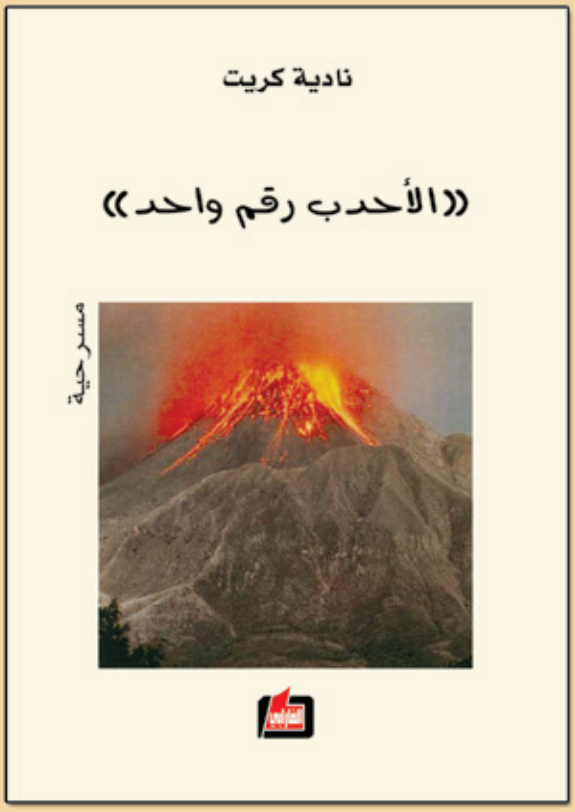

النداء - العدد 309 - الجمعة 10 آذار 2017

المدير المسؤول

ملحم أبو رزق

سكرتير تحرير تنفيذي

كاترين ضاهر

ثقافة

احمد عبد اللطيف وهبي

المدير الفني

جبران مصطفى

الادارة والتحرير

لبنان - بيروت، وطى المصيطبة

شارع جبل العرب، مبنى إذاعة صوت الشعب

هاتف: 01/819014 - 01/311809

فاكس: 01/313605

ص.ب: 4744

الموقع الالكتروني

www.an-nidaa.com

البريد الالكتروني

annidaa@gmail.com

ثمن النسخة

في لبنان: 3000 ليرة لبنانية

في سوريا: 60 ليرة سورية

الاشتراك السنوي:

في لبنان: للأفراد 75 الف ليرة لبنانية،

للمؤسسات 150 الف ليرة لبنانية.

في الخارج: 150 دولاراً أميركياً

صدر العدد الأول من جريدة "النداء"

في 21 كانون الثاني 1959

أوّل الكلام

كلام في الموازنة

خلال عشر سنوات من عمر لبنان، تشكلت حكومات من كافة أركان هذا النظام، من حكومات «الحرية والاستقلال» إلى حكومات «وحدة وطنية» وصولاً إلى حكومة «العهد الجديد» اليوم. وكان القاسم المشترك بين كل هذه الحكومات أنّ أيّاً منها لم تقدّم مشروع موازنة (عدا موازنة عام 2014 التي لم تقَرّ)، بل كان الإنفاق يتم عبر اعتماد القاعدة الاثني عشرية، بعيداً عن أي منطق علمي واقتصادي، مما عزز نهب المال العام، وحصّن مصالح الطغمة المالية، وبالتالي أدى إلى استمرار التدهور في الإقتصاد المنتج.

هل كل ذلك حصل بسبب فشل أو لغاية مبيتة...؟ يمكن الإجابة أنّ هذين السببين معاً يشكلان المشهد في واقعنا الإقتصادي في لبنان. فمن جهة، يحكم لبنان مجموعة من الفاشلين على مستوى إدارة الإقتصاد، فبالمعنى الرأسمالي هم فشلوا في تحقيق ما يدعون له، أي المقولات التي تدعو لها الرأسمالية وخاصة لجهة تطوير البلد فيما يتعلق بالبنى التحتية الأساسية وإنتاجية الإقتصاد... بل والدليل على استمرار فشلهم، أنهم يستخدمون نفس الوصفات التي أثبتت فشلها في لبنان على مدى 25 عاماً كما أثبتت فشلها في المراكز الرأسمالية بخاصة بعد أزمة 2008.

أما الجانب المكمل، فيأتي في الواقع سابقاً على الفشل، فأركان السلطة في لبنان يسعون بشكل دائم للحفاظ على مصالحهم، ومن المعروف أن مصالحهم تتناقض مع مصالح الشعب اللبناني، بالأخص الفئات الفقيرة والعمال والموظفين والمعطلين عن العمل منه... لذا فإن أي موازنة يمكن أن توضع، هي بالضرورة ستضر بمصالح الطغمة المالية وتعطي بعضاً من الحقوق المنهوبة للمستَغَلين. لذا فإنّ هذه السلطة سعت على مدى السنوات الاثني عشر السابقة إلى ترحيل الموازنة لأنها فشلت في إيجاد مشروع لا تعطي من خلاله أي من الحقوق (كان آخرها سلسلة الرتب والرواتب) وبالتالي تحافظ على مصالحها ونهبها المنظم للمال العام خاصة من خلال الحفاظ على السياسات الضريبية المتبعة.

هذه السلطة لن تقر موازنة، وستعمل على التهرب منها، لأنها لم تجد حتى الآن الصيغة التي تناسبها، أي الصيغة التي لا تناسب الأكثرية الساحقة من اللبنانيين. عطفاً على ما سبق، علينا ألّا ننتظر منهم شيئا، بل أن نعمل من أجل تغيير هذا النظام القامع للتطور، نحو نظام يفتح أفق التقدم والتحرر والعدالة الاجتماعية.

فلسطين: 100 عامٍ من المقاومة

عمر الديب

لا شكّ أن التآمر على فلسطين مستمر منذ نشوء الحركة الصهيونية وتحالفها العضوي مع المملكة البريطانية التي كانت في حينه تقود العالم الرأسمالي الآخذ في الانتقال إلى الطور الإمبرياليّ في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وقد تجسّد هذا التحالف في وعد «بلفور» المشؤوم عام 1917 والذي تكامل مع اتفاقية «سايكس ــ بيكو» في تقسيم منطقة المشرق العربي إلى دويلات ضعيفة ومفككة ومتناحرة على أسس مذهبية وقومية وعرقية. في هذا المشهد الإقليمي أتى مشروع إقامة الكيان الصهيوني على حساب فلسطين أرضاً وشعباً فبدأ سريعاً العمل على ترانسفير يهودي إلى أرض فلسطين مقابل ترانسفير آخر لشعب فلسطين إلى خارجها. واكتملت تلك المؤامرة مع المصائب التي خلّفتها الحرب العالمية الثانية وما أنتجته من تهجير كثيفٍ ليهود أوروبا إلى أرض فلسطين، لتقوم بريطانيا بعدها بسنوات بتسليم أراضي فلسطين إلى الكيان الغاصب المستحدث.

لم تسلم منطقتنا يوماً واحداً طوال 100 عامٍ من الاحتلال والاعتداء والتهجير والقتل والفتنة، إلّا أنّ شعب هذه المنطقة وفي طليعته الشعب الفلسطيني لم يستسلم يوماً أيضاً فظلّ يقاتل من أجل حقوقه برغم جسامة الصعاب وهول المؤامرة التي تكاملت أطرافها بين الدول الإمبريالية وحلف الناتو والحركة الصهيونية والرجعية العربية. ولأنّ شعبنا لم يستسلم، فقد استطاع أن يحفر في صفحات التاريخ 100 عامٍ من المقاومة التي تنوعت أشكالها وتنظيماتها لكنّها بقيت الخيار الطبيعي والضروري للشعب العربي ضد الاحتلال.

أمّا اليوم، فتعيش منطقتنا واحدةً من أسوأ مراحلها التاريخية حيث تتعرض كل دولها إلى سياسات التقسيم والتخريب الممنهج نفسها، ليكتمل هذا المشهد مع حصار طويل على غزة، واستيطان واستباحةٍ أمنيةٍ في الضفة الغربية بالإضافة إلى الأراضي المحتلة على كامل أرض فلسطين، وأكثر من 10 آلاف أسير ومعتقل إداري في سجون العدو. أما اللاجئون الفلسطينيون في مخيّمات الشتات، فهم يفتقدون الى أبسط مقومات العيش الإنساني الكريم من عملٍ وسكنٍ وصحةٍ وسط عنصرية متزايدة في هذه الدول وتتغلغل بينهم اليوم تيارات سياسية ودينية مشبوهة تعمل على جرّ المخيمات إلى الاقتتال الداخلي.

يتجسد الخطر الأساسي في الفترة المقبلة في المخطط الإسرائيلي ــ الأميركي الذي أعيد إحياؤه مع وصول ترامب إلى البيت الأبيض والقائم على تصفية القضية الفلسطينية وبشكل نهائي ــ كما يزعمون ــ وذلك من خلال ضرب حق العودة الذي يعتبر إحدى ركائز المواجهة السياسية مع العدو والمزيد من الإضعاف والتهميش للسلطة الفلسطينية عبر إحكام السيطرة الأمنية على كل مرافق الحياة في الضفة الغربية وتشكيل فريق سياسي وأمني تابع بالكامل للعدو في قيادة السلطة، وتعزيز الاستيطان وتسريع وتيرته لفرض وقائع ديموغرافية على الأرض، وتكريس القدس كعاصمة للكيان الغاصب من خلال نقل السفارة الأميركية إليها وفرض أمرٍ واقعٍ سياسيٍ فيها. يضاف إلى تلك الأهداف الخبيثة موضوع الفلسطينيين داخل الكيان الغاصب الذي يبحث عن ذرائع ووسائل للتخلص منهم عبر موجات تهجير جديدة كما حصل في الآونة الأخيرة من إزالة كاملة لبلدة القياعة.

ولا شك أن المدخل الأساسي لتصفية حق العودة للشعب الفلسطيني إلى أرضه التي تهجّر منها يبدأ في تفجير المخيمات التي يعيشون فيها وتهجيرهم منها إلى أصقاع الأرض بعيداً عن حدود فلسطين. ولا بدّ من الإشارة إلى ما حصل في مخيم اليرموك في سوريا الذي كان يعيش فيه 160 ألف لاجئ فلسطيني قبل أن تتسلل إليه «داعش» في الأزمة السورية وتهجّر منه أهله مجدداً حيث لم يتبقَ فيه اليوم أكثر من ألفي فلسطيني مثلما كان مصير عدة مخيمات في لبنان والأردن مع رابط واضح تتجسد فيه اليد الإسرائيلية والقوى الحليفة لها في كل هذه الأحداث.

أمّا اليوم، فلا يمكن النظر إلى الأحداث الأمنية المتصاعدة في مخيم عين الحلوة في الجنوب إلاّ من هذه الزاوية تحديداً. إذ يعتبر هذا المخيم أكبر مخيمات لبنان، ومن مخيمات اللجوء الفلسطيني مما يجعله هدفاً دسماً لكل المتآمرين على القضية الفلسطينية، فينظرون إليه كبؤرة محتملة للانفجار؛ لذلك يعملون على تغذيتها من أجل زرع الفتنة مع محيطه الجنوبي بخاصة؛ واللبناني بعامة وما سيرافق ذلك من موجات كراهية وعنصرية ضد الفلسطينيين على الأغلب الأعم وليس ضد تلك الأدوات المخرّبة والمتآمرة والدول والأجهزة التي تقف وراءها، بما يؤدي في النهاية إلى تشتيت أبنائه وتدمير المخيم ومعهما رمزية المخيمات وما تفرضه من واقع موضوعي يبرر المطالبة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين.

أمام هذه الصورة القاتمة الملأى بالتآمر على القضية الفلسطينية، لا بدّ من خطة مواجهة على أوسع نطاق من أجل إفشال هذا المشروع والحد من إمكانيات نجاحه في الداخل الفلسطيني وفي

الـدول المجـاورة، وهـي مواجهـة تتكامـل حتمـاً مـع مواجهـة المشـروع الأميركـي التفتيتـي فـي المنطقـة العربيـة كلّهـا. لذلـك طـرح الحـزب الشـيوعي اللبنانـي فـي مؤتمـره الحـادي عشـر مشـروع «المقاومـة العربيـة الشـاملة» علـى الصعـد كافـة؛ وعلـى كافـة السـاحات وفـي طليعتهـا القضيـة الفلسـطينية. فمقاومـة المشـروع الصهيونـي فـي فلسـطين تبـدأ مـن خـلال تخطـي الإنقسـام الداخلـي وبلـورة مشـروع مشـترك بيـن الفصائـل لخـوض مواجهـة سياسـية شـاملة ووقـف أشـكال المفاوضـات العبثيـة ووقـف التنـازلات والتنسـيق الأمنـي مـع العـدو مـن قبـل السـلطة، وإعـادة الوحـدة الوطنيـة بيـن غـزة والضفـة والداخـل والمخيمـات وبيـن كل الفصائـل علـى اختلافهـا. وعلـى صعيـد المواجهـة مـع العـدو، فقـد صمـدت المقاومـة فـي غـزة تحـت أقسـى الحـروب وانتصـرت، وقـاوم الأسـرى القـرارات الإداريـة بالأمعـاء الخاويـة فيمـا سـبق شـباب وشـابات فلسـطين قياداتهـم وبـادروا بمقاومـة شـعبية ضـد جيـش مدجـجٍ فـي مشـهد بطولـيّ يؤكـد أن هـذا الشـعب لـن يتخلـى يومـاً عـن حقوقـه. إن كل هـذه الأشـكال مـن المواجهـة هـي بحاجـة للدعـم والتطويـر والتكامـل بيـن الميـدان والسياسـية مـن أجـل الدولـة الوطنية الفلسطينية وعاصمتها القدس وحق العودة لجميع اللاجئين.

أمـا علـى مسـتوى المخيّمـات وتحديـداً اليـوم فـي لبنـان، فـلا بـدّ مـن خطـة طارئـة لمعالجـة الأزمـة واعتمـاد مقاربـات سياسـية واجتماعيـة وأمنيـة شـاملة، وعـدم حصـر الموضـوع فـي جانبـه الأمنـي وحـده. وفـي هـذا الجانـب تقـع علـى السـلطة اللبنانيـة مسـؤوليات كبيـرة إذ أنّ الأجهـزة الأمنيـة تسـاهلت كثيـراً فـي انتقـال المطلوبيـن إلـى داخـل المخيمـات وقـدم مسـؤولون رفيعـون سـيّاراتهم لنقـل مطلوبيـن خطيريـن، فيمـا يطلبـون مـن القـوى الفلسـطينية تسـليمهم لهـم الآن! أمـا الخطـاب السياسـي لأطـراف السـلطة فيعمـم الاتهامـات ضـد كل الفلسـطينيين ويتناسـون الأدوار السـوداء للقـوى السياسـية اللبنانيـة فـي هـذا المجـال. يـرى الحـزب الشـيوعي اللبنانـي أن تنفيـذ الخطـة الأمنيـة بالتعـاون مـع القـوى الفلسـطينية ضـروريّ جـداً لاعتقـال المطلوبيـن الخطيريـن وترييـح جـوّ المخيـم منهـم، وتمكيـن الفصائـل مـن إدارة أمـن المخيـم. كمـا يجـب أن تترافـق هـذه الخطـة مـع حـوار سياسـي لبنانـي فلسـطيني، ينتـج عنهـا قوننـة عمـل الفلسـطينيين فـي لبنـان وإقـرار حقوقهم المدنية ذات الصلة في المجلس النيابي.

إن هـذه المرحلـة خطيـرة وحساسـة وعلينـا أن نتعاطـى معهـا بحكمـة ومسـؤولية، لنبـدأ علـى المسـتوى اللبنانـي بتحقيـق الاسـتقرار الأمنـي والاجتماعـي لأهـل المخيمـات وجوارهـا حيـث التداخـل السـكاني بيـن اللبنانييـن والفلسـطينيين واسـعاً، ولنعمـل معـاً علـى الصعيـد العربـي لتفعيـل كل آليـات المقاومـة ضـد العـدو الصهيونـي والمشـروع الأميركـي والأنظمـة الرجعيـة وضـد كل قـوى التقسـيم والتجـزيء، وأن نناضـل أيضـاً بكافـة الوسـائل مـن أجـل حقـوق الشـعب العربـي فـي العدالـة والمسـاواة والكرامـة فـي كافـة الجوانـب السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة. وفـي هـذا الإطـار أتـت مبـادرة اللقـاء اليسـاري العربـي فـي عقـد نـدوة عربيـة ــ دوليـة فـي أواخـر شـهر آذار فـي تونـس دعمـاً للقضيـة الفلسـطينية لمناسـبة مـرور 100 عـامٍ علـى وعـد بلفـور، لنعيـد تصويـب النقـاش والنضـال باتجـاه القضيـة الأساسـية التـي يجـب أن تلتـف حولهـا القـوى التقدميـة والوطنيـة واليسـارية العربيـة وحـول العالم.

موازنة تقليدية.. مخترقة ببندين تصحيحيين

مقلّد: الموازنة ستقرّ.. من غير كامل الضرائب المقترحة

فراس مقلّد

يعود تاريخ آخر موازنة أقرها مجلس النواب اللبناني إلى عام 2005، قبل أن تؤدي الخلافات السياسية بين اللاعبين على الساحة السياسية إلى تجميد الموازنات التي أعدتها الحكومات المتعاقبة دون عرضها على مجلس النواب. اثني عشر عاماً مرّت، والمال العام يصرف وفق «القاعدة الاثني عشرية»، التي تجيز للحكومة، بحسب القانون، أن تصرف خلال الشهر الأوّل فقط من السنة الجديدة، بانتظار إقرار موازنة.

اليوم، ومع الحديث عن انطلاق مرحلة سياسية جديدة في لبنان، توّجت بانتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية، والرئيس سعد الحريري رئيساً للحكومة، يشكّل إقرار الموازنة اليوم حاجة تسمح بعودة الانتظام إلى المالية العامة، ويمكن للعهد الجديد أن يبدأ منها، باتجاه الإصلاحات التي وعد أطراف الحكم الشعب اللبناني بإقرارها مع التحولات السياسية الأخيرة.

في هذا السياق يؤكّد الخبير الاقتصادي د. حسن مقلّد في حديث لـ «النداء» أنّ «الموازنة ستقر، من غير أن تقرّ معها كامل الضرائب المطروحة».

فيما يلي نصّ المقابلة:

- كيف تنظرون إلى مشروع الموازنة المطروح، وما رأيكم بالصراع الدائر حولها؟

إنّ إقرار الموازنة بات ضرورة وطنية تعيد الانتظام إلى عمل الدولة، وإن كان أحد لا يدّعي أنّ الموازنة المطروحة اليوم هي الموازنة التصحيحية المرجوة القائمة على رؤية اقتصادية، ولكن لا بدّ من إقرار موازنة تتضمّن بنوداً تمهّد للإصلاحات. اللافت في مشروع الموازنة المقدّم، أنّه نفس مشروع موازنة العام 2014، والذي يتضمّن الإجراءات الضريبية المرتبطة بسلسلة الرتب والرواتب. اللافت أيضاً، أنّ هذا المشروع خلق لغطاً في البلاد، وكأنّ القوى السياسية التي صوّتت عليه قبل ثلاثة أعوام تقريباً، فوجئت ببنوده وكأنّها تسمع بها للمرة الأولى. وبرغم أنّ وزير المال علي حسن خليل تحدّث لاحقاً عن اتفاق القوى السياسية السير بهذه الإجراءات الضريبية عام 2014، غير أنّ شكل النقاش المطروح حالياً لا يفيد بأي تفسير أو تبرير حول سبب عودة الكتل السياسية عمّا صوتت عليه سابقاً، علماً أنّ العودة للنقاش مطلوبة لوجود العديد من الإجراءات الضريبية غبّ الطلب، المرتبطة بالحاجة للتمويل، أكثر مما هي حاجة تصحيحية.

كافة الاقتراحات الضريبية الواردة في مشروع موازنة العام 2017 جرى إقرارها في مجلس النواب في الجلسة المتعلقة بإقرار سلسلة الرتب والرواتب في آذار من العام 2015، وقد عُلّق تنفيذها ربطاً بالسلسلة آنذاك. بندان وحيدان لم يجرِ إقرارهما آنذاك هما بند الضرائب على الكحول، حيث شكّلت لجنة لدراسة الأمر، وبند العوائد الممكنة من تسوية الأملاك البحرية.

اللافت في موضوع الموازنة والإجراءات الضريبية المقترحة أنّ المشروع المقدّم يتبنّى بندين إصلاحيين وحيدين، فيما البنود الباقية هي بنود مرتبطة فعليا بتمويل سلسلة الرتب والرواتب فقط. هذان البندان الإصلاحيان المتعلّقان بالقطاع المصرفي والقطاع العقاري ضروريان في ظلّ الوضع المالي الدقيق الذي تعيشه البلاد، مع وجود استحقاقات مالية كبيرة تلوح في الأفق مع نهاية هذا العام وبداية العام المقبل، وفي ظلّ الربحية العالية، والخيالية، التي يتمتّع بهما القطاعان السابق ذكرهما.

- هل ترون أنّ القطاع المصرفي سيتأثّر بالشكل الذي حذّرت منه المصارف في حال إقرار رزمة الضرائب الجديدة، وتحديداً الضرائب المتعلّقة بالمصارف؟

من أصل 27 إجراءً ضريبياً «يصيب» فئات المجتمع كافة، هناك 3 بنود تطاول القطاع المصرفي. الأول يتعلّق برفع الضريبة على الفوائد من 5 إلى 7%. والثاني يتعلّق برفع الضريبة على أرباح الشركات بما فيها المصارف من 15 إلى 17%. أما الإجراء الثالث فهو بيت القصيد، ويتعلّق بإلغاء إمكانية حسم الضريبة الواقعة على التوظيفات المالية من الضريبة على الأرباح.

تقوم المصارف راهناً بسداد ضريبة قيمتها 5% على التوظيفات المالية، من سندات خزينة وشهادات إيداع، فالضريبة مفروضة وفق القانون على إيرادات المحافظ المالية بالليرة والدولار. في المقابل، يقع على المصارف ضريبة الأرباح وقيمتها 15%. وما يحصل هو أن المصارف تقوم بحسم ما تم سداده بموجب الضريبة على التوظيفات المالية، من الضريبة على الأرباح وتسدد للدولة ما ينتج بعد الحسم، بمعنى آخر أنها تسترد ضريبة 5% التي دفعتها. وتستند المصارف في إجرائها هذا لكون الضريبة على الأرباح يجب أن تشمل إيرادات التوظيفات المالية باعتبارها أرباحاً، «فكيف يمكن أن تدفع المصارف ضريبتين في الوقت عينه على الأرباح الناجمة عن اكتتاباتها بالسندات وشهادات الإيداع؟».

لكن إذا ابتعدنا عن تطبيق مبدأ الضريبة على الطريقة «اللبنانية»، وقاربناها بطريقة علمية، نجد أن على المصارف واجب سداد الضريبة على توظيفاتها المالية، وكذلك الضريبة على الأرباح من دون إجراء أي حسم أو اعفاء. والسبب يعود إلى أن العائدات من التوظيفات المالية تدخل في خانة المداخيل للمصارف، وبعد حسم الأعباء منها تتحول إلى مداخيل صافية، وليست أرباحاً. بالتالي، لا يمكن أن تطبق عليها ضريبة الأرباح إنما ضريبة المداخيل الصافية الناجمة عن التوظيفات المالية.

ويعود هذا التهرّب «المقونن» أي الحسم الضريبي للمصارف، إلى العام 2002 عندما قام وزير المال آنذاك فؤاد السنيورة، بتعديل القانون الرقم 497 بقرار صادر عنه وبموافقة مجلس الوزراء، أعفى فيه الفوائد على اليوروبوندز، أي سندات الدين بالعملات الأجنبية، من موجب الضريبة، مخالفاً بذلك ما يفرضه القانون لجهة عدم التمييز بين العملات.

إنّ فرض ضريبة تصحيحية تُمنع بموجبها المصارف من حسم ضريبة الفوائد من أرباحها، مع رفع ضريبة الفائدة من 5 إلى 7 هو أمر إيجابي علماً إن هذا البند يتحمل توسيعه إلى عشرة. الموضوع يتحمل وضع اعفاءات للودائع التي تقل عن 25 مليون

ليرة، في ظلّ التقارير الدولية التي تتحدّث تحكّم 1% من المودعين بحوالي 45% من حجم الودائع، مما يعني فعلياً امكانية زيادة الضريبة دون التأثير على الفئات المتوسطة والصغيرة.

- لكنّ المصارف حذّرت من ضرب القطاع المالي في حال فرض الضريبة.

وظيفة المصرف هي تحويل الإدخار إلى استثمار، أي أنّ عمله الحقيقي مرتبط بتوظيف ما يكتنزه المجتمع. أمّا في حال تحوّل عمل المصرف إلى استخدام الودائع في شراء سندات خزينة أو دين للدولة فقط، فهذا يعني أنّ المصرف لا يقوم بوظيفته، بل يكتفي بالاستفادة من الأرباح الريعية وهو ما يخالف كافة المبادئ التي تحدّد دور المصارف.

أمّا في ما خصّ بضرب القطاع، فإنّ هذه الضرائب لم توضع لضرب المصارف، بل يجب الحفاظ على هذا القطاع، ولكن طبعاً ليس على طريقة «كتّر خيره لولاه كنّا في مصيبة!». «كتّر خيرنا نحن» أيضاً، فالقطاع يعتمد على أموالنا ليربح!

تكفي العودة إلى أرباح العام 2016، حيث يتبيّن أنّ أرباح المصارف وصلت إلى مليارين ومائة مليون دولار، «صحتين على قلبه»! قيمة الأرباح تبلغ 4 في المئة من الناتج المحلي في لبنان. ليس ثمة قطاع آخر قادر أن يصل بأرباحه الى ربع هذا الرقم.

إذا ما قارنّا هذا الرقم بنسبة أرباح المصارف من الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأميركية، نجد أنّ النسبة تبلغ واحد في المئة. أي أنّ نسبة ربحية المصارف اللبنانية من الناتج المحلي تبلغ أربع أضعاف نظيرتها الأميركية!

الأمر عينه ينطبق على فرنسا والمملكة العربية السعودية، حيث تبلغ نسبة ربحية المصارف من الناتج المحلي في كل منهما نصف في المئة و1.4 في المئة.

إذاً، لن تتأثر المصارف كثيراً بزيادة الضرائب، فأرباحها خيالية أصلاً وستبقى حتى بعد احتساب الضريبة توازي مليار وثمانمئة مليون دولار!

- ماذا عن القطاع العقاري الذي تطاله أيضاً ضريبة على الربح؟

فيما خصّ القطاع العقاري، تمّ إدراج بند في مشروع الموازنة يتعلّق بفرض ضريبة تطال الأرباح الرأسمالية على تجارة العقارات، وهذا أمر معتمد في العالم كله. وفي ظلّ معارضة الشركات العقارية الكبرى والمصارف لهذا البند، وتحذيرها من احتمال انهيار القطاع في حال فرض هذه الضريبة، من الضروري الإشارة إلى أنّ فرض ضريبة على الربح العقاري بنسبة 15% لن يقضي على هذا القطاع الذي يتحمّل الكثير من المقاربات الضريبية المختلفة، بدءاً من وضع ضريبة أو رسم على العقارات المجمدة، مروراً بالشقق الجاهزة والمقفلة والمُقدر عددها بعشرات الآف الشقق، منها حوالي 45 ألف شقة في بيروت وحدها، بحسب الدراسات الأخيرة، والتي لا تدفع حالياً أي شكل من الرسوم أو الضرائب.

إنّ فرض رسم رمزي على هذه الشقق يمكن أن يأتي بمردود كبير من جهة، ويسهم فعلياً في تحفيز بيعها بسعر أكثر عقلاني (وهي خطوة لتصحيح أسعار العقارات) أو تأجيرها أو استثمارها. هنا، يمكن لنا أن نراعي الفئات الدنيا، فلا يطالها هذا الرسم، عبر وضع سماح لمالك شقتين، ويبدأ الرسم من الشقة الثالثة على سبيل المثال.

- هل تعتقدون أنّ الموازنة ستقرّ؟

الموازنة ستقرّ حتماً، لكنّ الاقتراحات الضريبية المرتبطة بملفّ سلسلة الرتب والرواتب لن تقرّ جميعها.

ثمة معلومات اليوم تشير إلى أنّ هنالك قوّة سياسية أساسية في البلاد تحاول استبدال الضريبة التي تطال القطاع المصرفي بسندات خزينة صفر في المئة. في مقابل هذا الطرح، ثمّة قوة سياسية أخرى طرحت فرض ضريبة على الهندسة المالية لمرّة واحدة.

على الرغم مما سبق، أعتقد أنّ الضريبتين الأساسيتين في الإجراءات المطروحة، وهما المتعلّقتين بالقطاعين المصرفي والعقاري سيتمّ إقرارهما.

العمل النقابي بين الفئوي والوطني

حسن شامي*

العمل النقابي العابر للطوائف والأحزاب، يطهّر السياسة.. لأنه يتعلّق بأوسعِ شريحةٍ من المجتمع (بكافة إنتماءاتها)، متضررةٍ من السياسات الإقتصادية التي تُحْدِثُ خللاً في التوازن الاجتماعي..

أما السياسة بشكلٍ عام، وبسبب طبيعتها ذات الأهداف السلطوية، فإنها على العكس من ذلك، فهي تشوّه هذا العمل بتشويه مكوّناته، وتضربه حين تتدخّل فيه وتُخْضِعُه لهذه الأهداف.

وحين يتلوّث العمل النقابي باللوثة الفئوية، حزبيّةً كانت أم طائفية، يقع تحت هيمنة السلطة ويتحوّل ممثلوه بمجموعهم إلى وحشٍ يبتلع «نقابية» هذا العمل ومعه حقوق مئات الآلاف المؤلّفة من اللبنانيين الذين لا تُسْمِنُ إنتماءاتهم الفئوية ولا تغني من جوع.

وعليه.. «فالحقوق» التي يناضل من أجلها المتضرِّرون من سياسة السلطة والذين ينتمون إلى مختلف المشارب، «مضمونها» وطني وليس طائفياً... ولذلك لن تتحقق إلاّ بما يشبهها من النضال النقابي. والغالبية العظمى من هذه النقابات اليوم، لا تمتلك هذه الصفة (مجزرة الإتحاد العمّالي العام مشهودة) بعد أن تمّ وضع اليد عليها من قبل سلطة أحزاب الطوائف، حرس الفساد في البلاد!!

ومن هذه «الحقوق» تلك التي يسعى إليها أساتذة التعليم الثانوي اليوم، وهي ليست مطالب مستجدة، بل حقوقٌ تاريخيّة مكتسبة ومكرّسة بقوانين؛ بعضها يعود إلى أكثر من 50 سنة خلت!! ممّا يرسم مشهدًا « كاريكاتوريًّا مأساويًّا» لسياسة هذه السلطة التي تلحس تعسّفًا التواقيع على حقوق مُقوْنَنَة!

فالتوصيف الفني التاريخي لأستاذ التعليم الثانوي بالمقارنة مع الموظّف الإداري - فئة ثالثة - أعطاه زيادةً عنه بنسبة «60%» بموجب القانون (1966/53) كتعويض عن زيادة ساعات عمله. فجاءت سلسلة «عدوان» لتعتدي على هذا الحق!

وتابعت «جرّافة عدوان» لتزيل الفارق التاريخي بين الأستاذ الثانوي والجامعي، الذي كان، تبعًا لتسلسل الشهادات التعليمية، «6» درجات ليصبح هذا الفارق اليوم «52» درجة بعد إعطاء الأستاذ الجامعي زيادة بلغت 121%! وكأن لأساتذة الثانوي أفواهًا تعلّم فقط ولا تأكل!!

أمّا الفارق التاريخي الطبيعي بين «الأساسي» و«الثانوي»، تبعًا لتسلسل الفئات المرتكزة إلى تسلسل المراحل التعليمية والشروط العلميّة الواجب حيازتها للتوظيف فيهما، فكان حوالي «10" درجات، جاء القانون (2012/223) لمحو هذا الفارق ويخلق بين كلٍّ من الفئتين نزاعاً مصطنعاً نجحت السلطة في إشعاله، لتدقّ إسفينًا جديدًا في وحدة نضال القطاع التعليمي حيث كان يجب المطالبة بنسبة زيادة واحدة للفئتين على قاعدة التمايز الطبيعي بينهما.

ومن السرقات العجيبة الغريبة التي طالت رواتب المعلمين، ومعهم الموظفين، هو اقتطاع نسبة «15%» من معاش التقاعد عند نهاية الخدمة وتعيدها هذه السلطة 100% إلى النواب!

وعلى سبيل المثال، هذه السرقة تعادل حوالي «40» مليونًا من تعويض نهاية خدمة لأستاذ تعليم ثانوي أساس راتبه يبلغ «3.287.000» جرّاء هذا الإقتطاع دون وجه حق!

وكأنّه مكتوب على العاملين في القطاع العام قلّة الراحة بعد عناء طويل.. علمًا أنهم يدفعون محسومات تقاعدية شهرية تُحسم من الراتب طوال فترة عملهم (مليون ليرة سنويّاً تقريباً لراتب الحدّ الأدنى في التعليم الثانوي).. تخيلوا حجم ما يقتطعونه على مدى سنوات الخدمة، وتخيلوا الفائدة المترتبة على ذلك فيما لو وُضعت في صندوق للتقاعد خاص بالأساتذة يحفظ تعبه طوال سني خدمته، وفي هذا المجال، على رابطة الثانوي المطالبة باستحداثه.. فتعبُ الأستاذ وجنى عمره حقٌّ حصريٌّ له لا يحقُّ لأحدٍ التصرّف به!

إضافةً إلى ذلك، لا يجوز حرمان المتقاعد من أية زيادة قد تُقرُّ للموجودين في الخدمة الفعلية وتتعلق بغلاء المعيشة. وكأنّ راتب المتقاعد لا يتآكل بفعل هذا الغلاء.

يضاف إلى ما سبق من ظلم لاحق بذوي الدخل المحدود أن «العدالة» الضريبية تفترض أقلّه رفع النسبة على ذوي المداخيل المرتفعة (التجار والبنوك وأصحاب الريوع العقارية..) وتخفيضها لذوي الدخل المحدود من العاملين في القطاع العام من خلال توسيع شريحة الراتب المعفيّة من الضريبة.

أمام هذه المطالب لقطاع الثانوي التي يناضل من أجلها منذ سنوات، جاءت «سلسلة عدوان» لتستخفّ بها. وما زالت السلطة تناور وتتحايل لتمريرها. وها هم حيتان المال ترتفع أصواتهم بالعويل والصراخ والتهويل لمنع السلسلة الهزيلة من أن تمرّ في مجلس النواب.

وها هم ممثلو أحزاب الطوائف الذين رفضوا النسبية في إنتخابات رابطة الثانوي، والذين بفضل هذا الرفض يتولون فيها زمام القيادة مجدّدًا، ها هم يحرفون مسارها النقابي كما فعلوا في السنتين المنصرمتين.

وها هي القيادة في رابطة الأساسي، بانتمائها الحزبي الطائفي (لعبت دورًا تخريبيّاً وشوّشت على مظاهرة هيئة التنسيق الشهيرة إلى قصر بعبدا) تحوّل المواجهة المفترضة للسلطة إلى مواجهة بين الأساتذة؟!

وها هي هيئة التنسيق النقابية قد أصبحت هشّة وضعيفة بانفراط عقدها بعد غياب النهج النقابي السليم والمخلص؛ فكل طرف فيها أصبح «يغني على ليلاه"..

أمام هذا الواقع المرير للحياة النقابية جرّاء سياسة أحزاب السلطة، فإن المطلوب في المقابل مواجهة نقابية شاملة من كل القطاعات، ولو اقتضى ذلك تجاوز قيادات أطرها النقابية... طبعًا بشكل مدروس.

وإذا كانت حرب السلطة، بكلّ تكوينها الحزبي الطائفي، «مفتوحة» على المواطنين العزّل حتى من قانون إنتخاب عادل يستطيعون به مواجهتهم ومحاسبتهم، فالحد الأدنى المطلوب في هذه المواجهة من جانب أساتذة التعليم الثانوي لاستعادة حقوقهم المسلوبة هو الإضراب «المفتوح»... فهل الهيئة الإدارية الحالية لرابطتهم في مستوى هذا التحدي؟

في العادة، وكمعادلة رياضيّة لا تُخْطئ، السلطة لا تُطلق النار على نفسها!! فهل ستنشقّ السماء لتكسر هذه المعادلة؟!

*أستاذ ثانوي وعضو في التيار النقابي المستقل.

البيان الوزاري البديل واستراتيجية الحزب الشيوعي

غسان ديبة

«إن المجتمع الجديد لا يمكن أن يظهر كما «الإله من الآلة»"

نيكولاي بوخارين

في خضم الصراع المحتدم حول الموازنة والضرائب يطرح الحزب الشيوعي اللبناني البدائل ولا يكتفي برفض مشروع الحكومة. وهذا التوجه بطرح البدائل وعدم الاكتفاء بالمعارضة، يعلن للبنانيين إن السياسات الاقتصادية المستمرة منذ 1992 هي ليست ثابتة أو أبدية غير قابلة للتغيير كما روجت لسنوات وبنجاح كبير الماكينة الإيديولوجية للرأسمال اللبناني. كما أن موقف الحزب هذا يقارب المسألة الأساسية التي واجهت الحزب في أعقاب المؤتمر الـ 11 وهي كيفية الانتقال من مرحلة، ابتدأت بعد انتهاء الحرب الأهلية تدرج فيها الحزب رويداً رويداً من حزب لديه مشروع سياسي إلى «حزباً احتجاجياً»، إلى مرحلة جديدة يعود فيها الحزب إلى العمل السياسي ببرنامج جديد وخطاب جديد ورؤية جديدة كلها تنطلق من تحليل موضوعي للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إن هذا التحليل يجب أن يجيب أولاً على سؤال ربما يراه الكثيرون بديهيا ولكن قلما طرح أو أعطي الأهمية التي يستحقها: ماذا يفعل الحزب إذا وصل إلى السلطة اليوم...؟ وما ستكون عليه سياساته...؟

إنّ الإجابة على هذا السؤال يتطلب أن يطرح الحزب برنامجاً للحكم وهنا يأتي دور البيان الوزاري البديل فهو أعلن، أولاً في الشكل، إننا انتقلنا من مرحلة الإنتقاد والإحتجاج إلى مرحلة البدء بطرح مشروعنا، وأعلن ثانياً في المضمون، في خطوط عريضة، عن ماهية المرحلة ومتطلبات السياسات التغييرية المتوافقة معها. وهنا يلعب البيان أيضاً دوراً في المرحلة الحالية كمكمل لمهمات حزبنا الأساسية في تحديد أهم أمرين لا يزال الإبهام أيضاً سيد الموقف فيهما: من نمثل...؟ وماذا نمثل...؟

في من نمثل، فإن حزبنا هو حزب الطبقة العاملة برسالتها التاريخية في الإنتقال إلى الإشتراكية وإلغاء المجتمع الطبقي وهذا التمثيل لا يتأثر أو يتغير بحسب حجم الطبقة العاملة أو خاصيتها «صناعية» أم غيرها ولكن وفي نفس الوقت لا ينحصر التمثيل على المستوى السياسي بالطبقة العاملة لوحدها لأن هذا الأمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بماذا نمثل وموقع الطبقات في المجتمع نسبة إلى ماذا نمثل. كنت سابقاً عشية المؤتمر الحادي عشر كتبت أن حزبنا يجب أن «يمثل ثلاثة»: يمثل التقدم والتطور وبناء القوى المنتجة؛ ويمثل العدالة والمساواة؛ وأخيراً الحزب يمثل الديموقراطية الحقيقية. وفي هذا الإطار فأن تمثيلنا يجب أن يجذب الطبقات والشرائح الاجتماعية التي لديها المصلحة في إطلاق مسيرة التقدم والتطور التي فشلت الرأسمالية اللبنانية المتحالفة مع القوى الطائفية في إطلاقها بل كبحتها بإبقاء لبنان في دوائر التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

إن البيان الوزاري البديل يطرح على المستوى الاقتصادي ما يمكن تسميته برنامج «تغيير السياسات» من أجل تحقيق مساواة أكثر وعدالة أكثر في هذه المرحلة ويحقق البدء بالتحضير الاقتصادي للمتطلبات المالية للتقدم والتطور. ولهذا يطرح البيان خمسة أمور أساسية (من ضمن امور أخرى): تغيير النظام الضريبي؛ التغطية الصحية الشاملة؛ الاستثمار في البنى التحتية؛ تأميم شركة سوليدير واخيرا تغيير آليات عمل المصرف المركزي. إن التغيير في هذه الأطر لن يغير في النموذج الاقتصادي اللبناني وإنما يحقق هدفين أساسيين: أولاً، تحويل جزء من الفائض المنتج في الاقتصاد نحو إعادة توزيع الدخل والثروة من الطبقات الرأسمالية إلى العمال والموظفين وسائر قطاعات الشعب اللبناني عبر زيادة «الأجر الاجتماعي» (مثالا التغطية الصحية) وزيادة «الأجر النقدي» عبر ربط زيادة الأجور دوريا بزيادة الإنتاجية وزيادة الأسعار. وثانيا، تحويل جزء آخر من الفائض إلى إعادة بناء البنى التحتية من كهرباء وطرقات ومياه واتصالات بالإضافة إلى المحافظة على البيئة الطبيعية.

ومن هنا فإن هذه السياسات لا تسعى إلى التغيير الفوري للنظام الرأسمالي اللبناني الريعي وإنما تؤسس لميكانيزمات أساسها تدخل الدولة عبر السياسات المالية والنقدية والرعاية الاجتماعية والتملك التي تؤدي إلى «استغلال» القطاعات الريعية عبر نقل الفائض منها باستعمال بشكل أساسي النظام الضريبي بوضع ضرائب ذات معدلات عالية على المصارف والفوائد والريع العقاري ووضع ضرائب على مداخيل اللبنانيين في الخارج.

وإنما في نفس الوقت فإن هذا «الاستغلال» يبدأ بتفكيك ما يمكن تسميته محور النموذج الاقتصادي الريعي ألا وهو الثالوث غير المقدس: النظام الضرائبي+ السياسة النقدية+ الدين العام الذي استعمل لـ 25 عاماً لتحويل الثروات من الطبقات المتوسطة والعاملة إلى المصارف وأصحاب الرساميل الكبرى التي استثمرت بسندات الدين الحكومية بفوائد عالية أمنتها السياسات النقدية. إننا إذاً امام طرح سياسات جديدة لنظام ريعي قديم باتجاه استعمال الفائض في التحول نحو بنية اقتصادية جديدة؛ ففي الوقت الذي تتم عملية التحويل هذه فأن هذا يحضر بشكل بنيوي لمرحلة ما يمكن أن نطلق عليها مرحلة «تغيير البنية الاقتصادية» بحيث يلقى جانباً النموذج الاقتصادي القديم ويتم بناء اقتصاد ديناميكي عصري إنتاجي تتم فيه إدارة الرأسمالية اللبنانية نحو بناء القاعدة المادية للاشتراكية اللبنانية.

إن الحزب بإطلاقه البيان الوزاري البديل أطلق برنامجاً مرحلياً للتغيير وفي الفاصل الزمني من الآن إلى المؤتمر الثاني عشر هناك حاجة لبلورة برامج جديدة حتى تكون للحزب الشيوعي استراتيجية متكاملة تجسد كونه فعلياً حزب التقدم والاشتراكية في لبنان.

سحب سامة سوداء حول معامل إنتاج الكهرباء

محمد عبدو

عاد الحديث مجدداً وبشكل مشوّه مقصود حول خصخصة قطاع إنتاج الكهرباء؛ علماً أن معظم المواطنين أصبحوا على قناعة بأن الخصخصة باتت أمراً واقعاً ولكن بغياب التيار الكهربائي على المستهلك.

وقد جاء ربط الميزانية بخصخصة قطاع إنتاج الكهرباء على لسان القوات اللبنانية نيابة عن كتلة الحريري التي تسعى بكل قواها إلى إلحاق الدولة ومؤسساتها بالقطاع الخاص على غرار سوليدير إن لم يكن أكثر سوءاً، ومثال المنطقة الحرة في مطار بيروت أبسط دليل على ذلك...

وآخر بدع الهدر باسم الخصخصة ما يتردد عن تجديد أو إصلاح المعامل الحرارية؛ في كل من الذوق والجية حيث تبين للفنيين أن بناء معمل جديد أو شراء معمل جديد أقل كلفة من إصلاح المعمل الحالي سواء في الجية أو في الذوق.

ولكل معمل من معامل إنتاج الكهرباء في لبنان حكاية وملف تبدأ بالسمسرة والإهمال وتنتهي بالتهافت، إن لم نقل التكالب على جني أرباح طائلة وسريعة جرّاء عمليات التلزيم والاستثمار والتشغيل مع ما يرافقها من عمليات مناقصة، تقف وراءها الشركات ذات المصلحة المباشرة بهذه العمليات التي يقف الوزراء مدافعين عن هذه الشركات إن لم نقل ممثلين عنها.

وتبدأ الأمور بالوزارة التي يقودها اليوم الوزير سيزار أبي خليل، الذي شغل سابقاً مستشاراً للوزير السابق جبران باسيل، علماً أن الوزير أبي خليل اعتبر موقف القوات الأخير من الخصخصة تدخلات في شؤون وزارته، وبعد الوزارة يأتي القرار بيد مجلس الوزراء. ومجلس الوزراء يستطلع رأي وزارة المالية، ووزارة المالية تأخذ برأي اللجنة النيابية للأشغال العامة والطاقة برئاسة النائب محمد قباني.

وهذه اللجنة قامت بدورها بتشكيل لجنة فرعية برئاسة النائب محمد الحجار عضو كتلة المستقبل أيضاً. وهذه اللجنة الفرعية تستطلع رأي وزارة البيئة، ووزارة البيئة لديها مستشارون أخصائيون...!!؟

كما أن المتعهد يريد معرفة رأي الممول وشروطه، والمانح (الممول) له مطالبه وهي في هذه الحالة الصندوق الكويتي أو الصندوق العربي.

وهكذا من هالك إلى مالك، تكون الخصخصة موجودة والكهرباء غائبة عن المستهلك.

وأرقام الموازنة تدل على أن هناك مبلغاً من المال قدره أكثر من ملياري دولار خصخصة لقطاع الكهرباء، وفاتورة المولد تزيد سنوياً عن مليار ونصف مليار دولار (اشتراك المولدات الكهربائية)، وكهرباء لبنان تعد بزيارة التعرفة على الكيلوواط. أما معامل إنتاج الكهرباء المائية فأنها تتخبط في أزماتها الإدارية والثانوية وهريان الشبكات والتعديات، ومثال عكار المحرومة أبسط دليل على ذلك، فقد

قررت مصلحة مياه نهر البارد، وهي مصلحة مستقلة أن تقدم لمساعدة القطاع الخاص بزيادة لإنتاجها لتأمين مئة ميغاواط، لسد العجز في الإنتاج.

إن من يزور منطقة الجية المعروفة باسم «زاروت» التي أنشئ أو أقيم فيها معمل الجية عام 1964، يلاحظ أن سحابة من الدخان الأسود تنطلق دورياً في سماء المنطقة لتلف منطقة برجا والجية وصولاً إلى بلدتي بعاصير والدبية حتى أن دخان سمومها يصل إلى شحيم بلدة النائب الحجار وأحياناً إلى حصروت بلدة وزير البيئة طارق الخطيب.

وقد وعد مؤخراً الوزير الخطيب، والنائب الحجار حسب قوله بتركيب «فلاتر» جمع فلتر في منطقة برجا لقياس التلوث الناتج عن مداخن المعمل المنوي إبداله فهل يتدخل النائب والوزير بأن يشرح كل على طريقته وكيفية تحقيق ذلك...؟

ما هي الآلات التي تقيس التلوث... ما هي مواصفاتها... ما هي نوعية هذه الغازات الملوثة...!!؟

أين ستركب هذه الأجهزة... من يقوم بشرائها ومن يشرف على تشغيلها... وهل هناك في وزارة البيئة اختصاصيون في هذا المجال...!!؟

ثم أين ستركب هذه الأجهزة، ومن يشرف على استثمارها، وفي حال تعطلت هل بإمكانية البلديات القيام بذلك...!!؟

إن إنشاء محطة لقياس تلوث الهواء لهو أمر أكثر من ضرورة. ولكن الأهم معرفة نسبة الأمراض التي تفشت في المنطقة الملوثة، وهل التلوث هذا ناتج عن معامل الكهرباء أم معمل الترابة أم البواخر التركية الراسية قرب معمل الجية...!!؟

وهل سيبقى في المنطقة هواء نظيف حتى الانتخابات المقبل... اسألوا مرضى الأجهزة التنفسية والسرطانية، فالأرقام هنا تتكلم وليست الوعود الانتخابية يا حضرات المرشحين...!!؟

الاتحاد الوطني لنقابات العمال يدعو للتظاهر أمام مجلس النواب

كمال حمدان: ...الحكومة والسلسلة والبازار المتواصل

زويا شريف

نظم الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، ندوة مع الخبير الاقتصادي المدير التنفيذي لمؤسسة البحوث والإستشارات الدكتور كمال حمدان عن الأجور والنظام الضريبي، في مقره في وطى المصيطبة، بحضور حشد من النقابيين وممثلي الاتحادات والنقابات.

بداية أشار رئيس الإتحاد كاسترو عبد الله في كلمة التقديم أننا «نعاني اليوم في القطاعين الخاص والعام من سياسة السلطة الفاسدة بحكوماتها المتعاقبة بالتعاطي مع الفقراء وذوي الدخل المحدود»، شارحاً معاناة العاملين في القطاع الخاص وبخاصة القطاع غير المنظم الذي يعاني منه العمال من عدم الحماية لا بالتقديمات الإجتماعية ولا بالتثبيت ولا بديمومة العمل، «ناهيك عن المنافسة التي تفتعلها الطغمة البرجوازية والمالية لتزيد من أرباحها وثرواتها على حساب تعب وعرق الفقراء».

وأضاف «أما في القطاع العام لا إقرار لسلسلة الرتب والرواتب ويمعنون في ضرب القطاع العام وبخاصة الوظيفة العمومية من خلال التزامهم بسياسة صندوق النقد والبنك الدوليين بدءاً من وقف التوظيف والإستعانة عنه بالتعاقد اليومي والعمل بالفاتورة ومقدمي الخدمات الفنية بالساعة وغيرها»، شارحاً أن «هنا تكمن سرقة عرق وتعب هذه الفئات في قطاع التعليم والأجهزة الأمنية التي يسري فيها موضوع التعاقد أيضاً، وكل هذا لضرب بنية الدولة وضرب الحقوق المكتسبة، ويأتي ذلك في الهيمنة والسيطرة على الإتحاد العمالي العام من قبل أحزاب السلطة والطوائف والمذاهب... وكانت الفضيحة الكبرى عام 2012 باتفاق الذل بين ما يسمى الإتحاد العمالي العام وحيتان المال الذي يطلق عليهم الهيئات الإقتصادية. وبالأمس القريب أطبقت هذه السلطة وأحزابها رغم اختلافهم الظاهر سياسياً على هيئة التنسيق النقابية وألحقت بها ما يسمى الإتحاد العمالي العام».

وتطرق عبد الله إلى بدعة السلطة والمجلس النيابي في تشريع زيادة على رواتبهم وتقاعدهم وزيادة التقديمات والخدمات لأنفسهم في ظل هذا الوضع الاقتصادي. إضافة إلى قانون الإيجارات التهجيري الظالم لصالح الشركات العقارية والسماسرة وحيتان المال. وشدّد على ضرورة مواجهة السلطة الفاسدة ومطالبتها بتصحيح الأجور ورفع الحد الأدنى إلى 1200000 ل.ل. وإقرار سلسلة الرتب والرواتب.. دعياً إلى المشاركة في الإعتصام المقرر الأربعاء 15 الجاري أمام مجلس النواب.

حمدان

عرض حمدان تطور نسبة الأجراء من مجموع القوى العاملة، مشيراً إلى أنه بالرغم من بطء نمو العمل المأجور عموماً خلال

العقود الثلاثة المنصرمة، فإن الدراسات الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي تفيد بأن الأجراء الدائمين يشكلون 50 % ويضاف إليهم نحو 10 % من الأجراء الموسميين أو العاملين على القطعة. أي بكلام آخر فإننا نتحدث «عن بلد يعتاش فيه ثلاثة أشخاص من كل خمسة أشخاص من عملهم كأجراء». ويصل عدد هؤلاء إلى نحو 600 ألف أجير، سواء كانوا نظاميين (نحو 400 ألف مسجّلين في الضمان) أو غير نظاميين (نحو 200 ألف مكتومين).

وأضاف «إن المعطيات المتطابقة المستخلصة من الدراسات المتاحة تشير الى أن نحو 70 إلى 80 % من الأجراء النظاميين وغير النظاميين، يقلّ دخلهم عن مليون ونصف مليون ليرة شهرياً، في وقت أدى فيه إنهيار الخدمات العامة إلى إجبار الأسر اللبنانية، بمن فيهم أسر الأجراء، على أن يموّلوا ثمن هذه الخدمات من جيوبهم، نتيجة تقاعس الدولة وفشلها في إنتاج تلك الخدمات بالنوعية والكمية اللازمة، وهذا ما ينطبق على الكهرباء والمياه وجمع النفايات والصرف الصحيّ والاتصالات. كما ينطبق إلى حدّ معيّن على التعليم الرسمي الذي تراجعت نسبة الإلتحاق فيه إلى أقلّ من 30 % من مجموع التلامذة الملتحقين في التعليم العام ما قبل الجامعي، بخلاف ما كان قائماً في السبعينيات - أي في ذروة نهوض التعليم الرسمي - عندما كانت هذه النسبة تصل إلى 55% أو حتى 60%، مع نوعية تعليم رسمي تتجاوز نوعية التعليم الخاص.

وتابع حمدان: «غالبية الأجراء مداخيلها متدنية، وهذا ما تؤكده ليس فقط مستويات الأجور المصرّح عنها من قبل أصحاب العمل إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بل تؤكده أيضاً نتائج العديد من الدراسات الميدانية المنفذّة من جانب الإحصاء المركزي والعديد من المنظمات الدولية كالبرنامج الانمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. وتفيد مجمل هذه الدراسات ــ لدى سؤال

الأسر عن واقع أجورها ــ أن هذه الأجور في غالبيتها تتراوح وسطياً ما بين عتبة الألف دولار وعتبة 200 دولار»، شارحاً إلى «أن أحدث دراسة عن الفقر في لبنان نشر نتائجها البنك الدولي في حزيران 2015، أظهرت أن خط الفقر الأعلى للفرد الواحد يبلغ 8 دولارات في اليوم، مما يعني أن أسرة مؤلفة من 5 أشخاص تحتاج يومياً إلى 40 دولار لتغطية الحد الأدنى من متطلبات المعيشة، أي ما يوازي 1200 دولاراً شهرياً. وعندما نقول إن 70 أو 80 % من الأجراء أجرهم الشهري أقل من ألف أو 1200 دولار، فإن هذا يعني أن معظم هؤلاء واقعون ما دون الخط الأعلى للفقر.

وأشار حمدان إلى أن قيمة الأجور عشية الحرب الأهلية كانت تشكّل ما بين 40 و45 % من الناتج المحلي، يوم كان الأجراء يمثّلون نحو 63 % من كل العاملين. و»بعد إنتهاء الحرب، قدّر الإحصاء المركزي لأول مرّة عام 1997 (في تقريره عن الحسابات الوطنية) إجمالي قيمة الأجور بنحو 35 % من الناتج المحلي. ولكن تقاريره السنوية اللاحقة حول الحسابات الوطنية إمتنعت عن ذكر أيّ تقدير لتطور نسبة الأجور من الناتج بعد ذلك التاريخ (أي بعد عام 1997). ويبدو أن أسباباً سياسية ومصلحية، بما في ذلك الإمتناع الرسمي عن تصحيح الأجور منذ أواسط التسعينيات، قد دفعت أهم مرجع إحصائي في البلاد ــ وهو الإحصاء المركزي ــ إلى تجاهل أو تجهيل كل ما له علاقة بتطور وزن الأجور في الناتج المحلي».

وأردف: «إن نسبة الأجور بعد إنفجار أزمات المنطقة، وبخاصة الأزمة السورية، لم تعد تتجاوز بحسب تقديرات متطابقة ربع الناتج المحلي، بالمقارنة مع 40 و45 % قبل الحرب الأهلية، وذلك بالرغم من أن عدد الأجراء من مجموع العاملين بقي في حدود 60 %. وهذا يظهر أن الطبقة السياسية قد أمعنت عبر مجمل سياساتها الإقتصادية والمالية في إستثمار هذه الأزمات وفي توظيفها للصراعات الطائفية المستشرية، بغية خلق واقع إجتماعي جديد، أبرز معالمه تقليص مواقع نظام العمل المأجور والقيمة الفعلية للأجور ودفع أقسام واسعة من الطبقة الوسطى نحو الانهيار وزيادة إنتشار ظاهرة الفقر. ولعب نمط إدارة الدين العام وتسديد كلفته السنوية المقدّرة بنحو 4 إلى 5 مليارات دولار، دوراً أساسياً في نشوء وترسّخ هذا الواقع الاجتماعي البائس، المتمثّل في إقتطاع تكاليف تسديد خدمة الدين من أفواه الغالبية الساحقة من عموم الناس وليس من قبل الذين يتمتعون بقدرات مالية كبيرة ويجنون القسط الأكبر من فوائد سندات الخزينة اللبنانية. فهؤلاء المنتفعون ــ واحد بالمئة من أصحاب الودائع الذين يمتلكون أكثر من خمسين بالمئة من مجموع الودائع ــ يشترون سندات الخزينة بالفوائد العالية التي يدفعها مئات ألوف اللبنانيين ويزدادون ثراء وتركزاً مستغلين عيوب النمط الاقتصادي الريعي القائم على هندسات مالية تزيد الفقر فقراً والبطالة بطالة وتعمّق عدم المساواة».

وتطرق حمدان إلى تجربة تصحيحات الأجور في النصف الأول من السبعينيات ورأى أنها كانت تعبّر عن تجربة كفاحية رائدة، حين كان وزن الحركات اليسارية والنقابية والديمقراطية قوياً آنذاك، وكانت هذه الأخيرة تضطلع بدور أساسي في توجيه الصراع الاجتماعي وتحصيل حقوق العمال... أما في الوقت الحاضر، ومع غياب أي تصحيح نظامي حقيقي للأجور منذ عام 1996 بالرغم من التجربة الاستثنائية والبالغة الأهمية التي خاضتها هيئة التنسيق النقابية، فإن المرء يجد نفسه أمام الوقائع التالية: تصحيح مرتجل للأجور عام 1998 بقيمة 200 ألف ليرة للعامل الواحد، ثم تصحيح مرتجل ثانٍ عام 2012 في شكل غلاء معيشي يوازي حوالى 20 % من الأجر، ويستكمل هذا التوجّه اليوم عبر الحديث عن بقايا سلسلة رتب مجهضة لا تزيد كثيراً عن 20 أو 25 % وغير مندمجة بالموازنة، ليصار إلى التصويت عليها بمشروع قانون مستقل في مجلس النواب. وكل المؤشرات تفيد بأن هذه التصحيحات الثلاث في حال جرى الوصول إليها، سوف تعوّض فقط عن 60% الى 70% من التدهور الذي طال الأجور بين عام 1996 وعام 2015، في فترة ارتفعت خلالها رؤوس الأموال الخاصة بالمصارف نحو مئة مرة، وارتفعت أرباحها 7 أو 8 مرات وقيمة الناتج المحلي أكثر من 4 مرات».

ولفت حمدان إلى أن الإيرادات المتأتية عن الإجراءات الضريبية التي تضمنها مشروع الموازنة تزيد بأكثر من الضعفين عن المخصصات التي لحظها هذا المشروع بشأن تكاليف تنفيذ سلسلة الرتب والرواتب. ويشير هذا الواقع إلى إستغلال السلطة السياسية لمسألة السلسلة، بغية فرض المزيد من الاقتطاعات الضريبية على عموم اللبنانيين والمضي قدماً في تمويل نفقاتها الزبائنية غير المنتجة.

وتابع حمدان: « كذلك يغيب عن بالنا في حالات كثيرة أن الحركة النقابية في الدول التي سبقتنا لا تناضل فقط لتعويض الخسارة الناتجة عن ارتفاع الأسعار، إنما تناضل أيضاً لتأخذ حصتها من ارتفاع انتاجية العمل. أي أن هناك بعداً آخر للتعامل مع مسألة الأجر، يتجاوز مجرّد الحفاظ على قوته الشرائية في مواجهة التضخم والغلاء، ليطرح فوق ذلك حقّ الأجراء في المطالبة بحصتهم من تحسن انتاجية العمل». وللأسف أن التردّي المريع في أوضاع الحركة النقابية المدجّنة من قبل السلطة في لبنان، قد حال ويحول دون فرض هذا البعد على طاولة المفاوضات، خصوصاً عندما كان الناتج المحلي القائم ينمو بمعدل سنوي لا يقل عن 8% أو 9%، كما كان عليه واقع الحال بين عام 2007 وعام 2010.

«الشيوعي» يتظاهر في النبطية مطالباً بالنسبية وخارج القيد الطائفي... ودفاعاً عن حقوق العمال والمستأجرين...

النداء

نظم الحزب «الشيوعي اللبناني» تظاهرة حاشدة السبت، في مدينة النبطية للمطالبة بـ «قانون انتخابي عادل، يعتمد النسبية ضمن الدائرة الواحدة، وخارج القيد الطائفي، ومن أجل الدفاع عن حقوق العمال والمستأجرين، والمعطلين عن العمل".

وتقدم التظاهرة الأمين العام للحزب «الشيوعي» حنا غريب، وعدد من قياديي الحزب، مسؤول محافظة الجنوب في الحزب د. علي الحاج علي، سكرتير منطقية النبطية المهندس حاتم غبريس وشخصيات نقابية وسياسية واجتماعية وفاعليات وعدد من الأهالي ولفيف من المحازبين.

انطلقت التظاهرة من أمام تمثال «العالم كامل» الصباح عند مدخل النبطية الشمالي، تتقدمها لافتات كتب عليها «نحو التغيير لبناء دولة تؤمن الحقوق للبنانيين» و«نحو التغيير لإقرار قانون للانتخابات على أساس النسبية خارج القيد الطائفي والدائرة الواحدة»، كما رفعت أيضاً لافتات كُتب فيها «لا لقانون أكثري يلغي كل رأي مختلف»، و«النسبية خارج القيد الطائفي ودائرة واحدة» و«نريد قانون انتخاب عصريا وحضاريا». وسار المتظاهرون في الشارع الرئيسي للنبطية، باتجاه مبنى السرايا الحكومية، مرددين هتافات مطالبة بـ «حقوق العمال» وبـ «قانون انتخابي عادل»، وعند باحة السرايا... ألقى محمد شكرون كلمة ترحيبية.

غبريس

ثم ألقى حاتم غبريس كلمة الحزب، قال فيها: «مرة جديدة نجد أنفسنا في مواجهة سلوك السلطة الممعن في تجاهل مطالب الشعب اللبناني، في العيش الكريم وبناء الدولة الوطنية المدنية الديمقراطية المقاومة».

وأضاف «إننا اليوم، في مواجهة ملفين شائكين متلازمين:

الأول: هو قانون جديد للانتخابات، إذ أن الطبقة السياسية الحاكمة لا تريد قانوناً انتخابياً، يكون مدخلاً لبناء الوطن، وهذا ما تجلى في النقاش داخل اللجان الرباعية والثلاثية، بتفصيل قانون انتخابي على قياس زعماء الطوائف والعشائر. فالبعض يرفض النسبية في ظل وجود سلاح حزب الله»، سائلاً « فكيف يقبل بإجراء الانتخابات على أساس النظام الأكثري في ظل وجود هذا السلاح؟ وكيف تم إجراء الانتخابات البلدية والاختيارية في ظل وجود هذا السلاح أيضاً ..؟»

وتابع «البعض الآخر حصر النقاش بين القانون المختلط القائم على مبدأ أكثري ونسبي وبين القانون التأهيلي، الذي يضم النظام الأكثري على أساس الطائفة والنسبية على الأساس الوطني".

وأردف «من هنا نطالب جميع القوى السياسية الحريصة على وحدة لبنان، وعلى مقاومة المشروع الصهيوني المتمثل بإسرائيل والمشروع التكفيري الإرهابي، المتمثل بداعش وأخواتها والمدعومين أميركياً وعربياً، أن تجاهر بالمطالبة باعتماد قانون انتخابي على أساس النسبية ولبنان دائرة واحدة

وخارج القيد الطائفي، والسؤال ليس أي قانون نريد بل أي لبنان نريد...؟».

وسأل غبريس «هل نريد لبنان، الذي يقتل الناس فيه ويهجرون كل بضع سنوات...؟ أو نريد لبنان الذي يخسر 2 مليار ونصف المليار دولار سنوياً في قطاع الكهرباء، ونحن من دون كهرباء...؟ وهل نريد لبنان الذي يجبي من المتعدين على الأملاك البحرية نحو 3 مليون دولار سنوياً، بينما يتوجب أن تحصل الدولة على نحو 300 مليون دولار، إن لم نقل إزالة هذه المخالفات والتعديات..؟».

وأردف «أما الملف الثاني، فهو الموازنة. حيث لم يتم إقرار الموازنة منذ أكثر من 10 سنوات، والموازنة المقترحة الآن، تكون إيراداتها المقدرة بـ11 مليار دولار، لا تكفي لسداد فوائد الدين العام، وكلفة العاملين والمتقاعدين والعسكريين، ومع ذلك فإنهم يفرضون الزيادات الضريبية على الفقراء وذوي الدخل المحدود، ويدعون إلى خصخصة الكهرباء، ليصلوا إلى الخصخصة الشاملة، ولا يقدمون حلولاً لأزمة النفايات ولا المياه ولا الكهرباء ولا السكن ولا التعليم ولا الصحة ولا وقف الهجرة ولا سلسلة الرتب والرواتب والأجور، ومع ذلك يزداد عجز الموازنة وتزداد معه خدمة الدين العام فأين تذهب أموال اللبنانيين...؟ إنها تذهب إلى جيوب أمراء الطوائف وشركائهم حيتان المال القيميين على نظام المحاصصة والفساد السياسي وهدر المال العام».

وختاماً دعا غبريس إلى «توحيد جهود كل القوى المتضررة وللتلاقي في مواجهة الطبقة السياسية الحاكمة الممعنة في تدمير الوطن وإذلال المواطن، ومن أجل بناء الدولة المدنية الديمقراطية الوطنية المقاومة وإقرار قانون انتخابي عادل والدفاع عن حقوق العمال والمستأجرين والمعلمين والموظفين والأجراء والمتقاعدين والمتعاقدين، ومن أجل اقرار سلسلة الرتب والرواتب لجميع الموظفين والعسكريين، ومن أجل مواجهة إقرار البنود الضريبية على الفقراء في مشروع الموازنة وفرض ضرائب على الفوائد والريوع العقارية والمصرفية».

بين الجد واللعب

ماهر أبي نادر

قوى السلطة تربط مصير السلسلة بقانون الانتخابات رشوة للجمهور

دخلت قوى السلطة السياسية في سباق مع الوقت لانتهاء المهل الزمنية المتعلقة بإجراء الانتخابات النيابية، كما دخلت في استحقاق إقرار سلسلة الرتب والرواتب للأساتذة والموظفين والأسلاك العسكرية والأمنية، وبطبيعة الحال هناك علاقة جدلية بين الموضوعين قد لا تكون منظورة عند البعض ولكنها موجودة بالتأكيد.

إن كان التوجه لإجراء الانتخابات هذه السنة، بغض النظر وفق أي قانون، فقوى السلطة تحتاج إلى إقرار سلسلة الرتب والرواتب للموظفين، حتى ولو بشكل ممسوخ تتولى وسائل إعلامها تلميع صورته، وذلك من باب الرشوة الجماعية لذوي الدخل المحدود عشية الانتخابات لتعذر الرشوة بالمفرق كما في كل انتخابات بسبب التعثر المالي الذي تعاني منه معظم هذه القوى.

وإن كان التوجه لعدم إجراء الانتخابات هذه السنة فإن السلسلة ستطير إلى العام المقبل خاصة وأنه لم يتم إدراجها في بنود مشروع الموازنة للعام الحالي الذي في حال إقراره سيسجل نقطة إيجابية ولو بالشكل لقوى السلطة لكونها توصلت إلى مشروع موازنة بعد انقطاع دام أحد عشر عاماً. وهكذا فإن قوى السلطة التي تبدو متناحرة فيما بينها تتوحد في اقتطاع لقمة العيش لذوي الدخل المحدود، ولذلك بات على هؤلاء أن يتوحدوا في مواجهتها بالإلتفاف حول مشروع الانتخابات وفق النسبية ولبنان دائرة إنتخابية واحدة خارج القيد الطائفي والاستمرار بالضغط لإقرار السلسلة كما هي.

الفحش السعودي في زمن القحط العربي ومحاولة اغتيال الملك سلمان

بدأ العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز نهاية الشهر الماضي جولة آسيوية تستمر شهراً كاملاً، وتشمل كلا من ماليزيا وإندونيسيا وبروناي واليابان والصين والمالديف والأردن. ويبلغ عديد الوفد المرافق لجلالته نحو 1500 شخص من بينهم عشرة وزراء و25 أميراً، والباقي خدم وحشم يتنقلون في أسطول جوي مؤلف من 36 طائرة عدا عن الطائرة الملكية وعن طائرات الشحن التي تتولى نقل سيارات المارسيدس بنز المصفحة والمصاعد الكهربائية التي يستخدمها الملك خلال الرحلة.

وكان أول غيث هذه الجولة توقيع اتفاقية نفطية في ماليزيا بقيمة سبعة مليارات دولار فيما توقعت مصادر حكومية إندونيسيا أن تساهم الزيارة الملكية في تعزيز السياحة في البلاد لا سيما أنها تتضمن زيارة منتجعات بالي الشهيرة. هذا ولم تتحدث أية جهة عن الموازنة المرتقبة لهذه الجولة الملكية ولكن التوقعات تشير إلى أنها ستبلغ بضعة مليارات من الدولارات.

يترافق هذا الفحش في الإنفاق الملكي مع تسجيل السعودية عجزاً مالياً في موازنتها في العامين الماضيين بلغ تسعين ومئة مليار دولار على التوالي، وهي المرة الأولى في تاريخ الموازنات السعودية، في مقابل ذلك وتماماً على حدود السعودية يموت جوعاً كل عشرة دقائق طفل يمني، وسجل موت مئة صومالي جوعاً خلال اسبوع واحد، وهناك حوالي مليونين فلسطيني في قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر. هل من عجب أن يتعرض الملك لمحاولة اغتيال في إندونيسيا على يد أربعة يمنيين...؟؟

بعد فوز ترامب في أميركا هل تنجح لوبان في فرنسا؟ وما هي العواقب؟

تتخبط أحزاب اليمين الفرنسي في حالة من الفوضى العارمة بعد أن تعرض مرشحها لرئاسة الجمهورية فرنسوا فيون إلى جانب المساءلة القانونية بتهم فساد للاشتباه في وظائف وهمية لأفراد عائلته، وبعد أن قامت الشرطة الفرنسية بمداهمة منزله في باريس ومصادرة وثائق واجهزة كومبيوتر، في وقت تشير استطلاعات الرأي إلى تراجع شعبيته إلى أدنى مستوياتها عند إعلان ترشحه الشهر الفائت.

أما اليسار الفرنسي فهو ليس في وضع أفضل من اليمين، لا بل هو في وضع أسوأ بكثير بعد الفشل الذريع الذي مني به جراء حكم الرئيس الاشتراكي الحالي فرنسوا هولاند وفشله الاقتصادي والأمني والسياسي، يضاف إلى كل ذلك فشل اليسار في تقديمه مرشحاً بارزاً للانتخابات الرئاسية.

وبين تخبط اليمين وفشل اليسار تتقدم مرشحة اليمين الفاشي المتطرف ماري لوبان لتصبح المرشحة الأوفر حظاً للفوز بالرئاسة الفرنسية مستفيدة من أوضاع اليمين واليسار الفرنسيين محلياً، فيما هي تستفيد دولياً من فوز الشعبوي اليميني دونالد ترامب بالرئاسة الأميركية ومن فوز الانفصاليين الإنكليز بالاستفتاء على خروج انكلترا من الاتحاد الأوروبي. من السابق لأوانه البت بنجاح هذا السيناريو في فرنسا ولكن إن نجح تكون الرأسمالية العالمية قد توجهت إلى قيادة العالم نحو مشروع حرب عالمية جديدة.

لتعليقاتكم على البريد الالكتروني: maherabinader@gmail.com

حيتان العقارات يستمرون بابتلاع الأملاك العامة

كاترين ضاهر

إنّ قضية الإستيلاء على الأملاك البحرية العامة من قبل كبار ساسة هذا البلد وأتباعهم، هي قصة «إبريق الزيت» المستمرة والمتفاقمة يوماً بعد يوم دون حسيب أو رقيب، لا وبل بدعم ورعاية بعض ساسة الحكومات المتعاقبة وتورطهم أحياناً.

فما زالت سيناريوهات انتهاك حقوق الشعب والاستيلاء على الشاطئ اللبناني من شماله إلى جنوبه مستمرة، وأكثرها جدلاً التعديات التي طالت شاطئ الرملة البيضاء من قبل مشروع «الايدن روك». وللأسف، يبدو أن سياسة تسونامي حيتان العقارات البحرية مستمرة بابتلاع الشاطئ والإطاحة بالقوانين...

ما هو المشروع؟

«الإيدن روك» هو مشروع لبناء منتجع سياحي يسمى الـ «إيدن باي ريزورت». ظهر على ساحة التعديات العام الماضي، فبعد أن كانت إشارة «ممنوع البناء» على الإفادات العقارية للموقع قد أزيلت في عهد محافظ بيروت السابق ناصيف قالوش، اتحفنا محافظ مدينة بيروت القاضي زياد شبيب بتحرير الرخص لمالك العقار بإجازة استثماره. إذ أصدر قراراً في أيلول الماضي، يقضي بتحرير العقارات التابعة لـ «الشركة العقارية السياحية إيدن روك ش.م.ل.» (3689 ــ 3690 ــ 3691 ــ 3692)، والتي تُشكل جزءاً من الشاطئ الرملي في الرملة البيضاء، وذلك تمهيداً لبناء منتجع سياحي يتألف من ثماني طبقات. وأعطى شبيب ترخيصاً للشركة للمباشرة بأعمال البناء، متسلحاً بذريعة أن هذه العقارات هي عقارات خاصة لأن طبيعتها كانت صخرية قبل أن تحط الرمول عليها. إلاّ أن الواقع معاكس تماماً، حيث أظهرت أعمال الحفر أن هذه العقارات جزء من الشاطئ الرملي، أي أنها من الأملاك العامة قانونياً.

«الرخص» تتحايل على القانون

من يمر على كورنيش شاطئ الرملة البيضا، يرى بوضوح استمرار أعمال البناء في «الإيدن روك» حتى ساعات المساء. وذلك بالرغم من مُضي أكثر من أسبوعين على صدور القرار الأول لمجلس شورى الدولة القاضي بوقف تنفيذ رخصة بناء المشروع، تلاه صدور قراراً ثانياً يوم الاثنين الماضي، جرّاء بدعة الاستحصال على ترخيص جديد.

تجدر الإشارة، إلى أن مجلس شورى الدولة، أصدر في 22 شباط الماضي قراراً قضى بإيقاف تنفيذ رخصة البناء على العقار 3689/ المصيطبة، الصادرة في 6/9/2016 عن المحافظ زياد شبيب، لمصلحة «الشركة العقارية والسياحية ايدن روك»، وذلك استناداً إلى المادة 77 من نظام المجلس التي تُجيز له وقف تنفيذ العمل الإداري «إذا تبيّن من ملف الدعوى أن التنفيذ قد يُلحق بالمستدعي ضرراً بليغاً، وأن المراجعة ترتكز إلى أسباب جدية مهمة». ولكن بعد أن قرر المجلس إدخال الدولة في المراجعة وإدخال شركة «إيدن باي ريزورت»، والشركة العقارية السياحية إيدن روك ش.م.ل. في المراجعة وتكليفهما الجواب عن المراجعة خلال مهلة شهر واحد من تاريخ التبليغ، ولدت بدعة «التراخيص» وامتنع أصحاب المشروع عن تنفيذ القرار القضائي متسلحين بـ «ترخيص» آخر.

معارك تحرير الأملاك البحرية... مستمرة

التحدّي الكبير الذي يطرح اليوم في أجندة الحراك المدني والمواطنين هو التحرك السريع للضغط على المحافظ شبيب لتنفيذ قرار مجلس شورى الدولة بإيقاف البناء من جهة، ومن جهة ثانية تحصيل قرار نهائي بوقف هذا المشروع كلياً، خاصة بعد ورود اجتهادات بمنح الرخص ومعارضة القانون. إذ شهدنا تذرع البعض أن ترخيص البناء في الرملة البيضاء الذي قرر مجلس شورى الدولة وقف تنفيذه هو الترخيص

الأول القديم وليس الترخيص الجاري تنفيذه حالياً، والذي صدر في 19 كانون الثاني 2017. وتحجج المخالفون أنه تم إصدار ترخيص جديد بعد الاستحصال على المستندات اللازمة من الإدارات المختصة بعد تحقيقات أُجريت وتم تصحيح مكامن الخطأ في الترخيص الأول. مع العلم أن تاريخ بدء سريان مدة هذه الرخصة الجديدة هو نفسه تاريخ الرخصة الأساسية، أي تلك الصادرة في أيلول 2016، ويُعد تجديد الرخصة باطلاً، طالما أن مجلس شورى الدولة أوقف تنفيذ الرخصة الأصلية.

وعندما لم يجد قرار مجلس شورى الدولة الأول آذانٍ صاغية، وجرّاء رفض المحافظ تنفيذ قرار الإيقاف، بحجة أنه منح الشركة رخصة تعديلية بتاريخ 2017/1/19، مشيراً إلى أنها رخصة «جديدة» لا يشملها القرار. أصدر مجلس الشورى الاثنين، قراراً ثانياً قضى بوقف تنفيذ رخصة مشروع الـ «إيدن باي ريزورت»، المنتجع السياحي القائم على شاطئ الرملة البيضاء. وعدّ القرار الجديد الرخصة التعديلية مشمولة حكماً بقرار وقف التنفيذ السابق، الصادر بتاريخ 2017/2/8.

إذاً ها هو القضاء يوقف رخصة «الإيدن روك» مُجدداً وبات المحافظ شبيب ملزم بتطبيق القرار، فهل سيلجأ إلى بدعة «ترخيص» آخر؟! أم سنجد أخيراً من سينصف الحق ويطبق القانون، ولو مجبراً، في بلد اعتاد سياسة المحاصصات والتسويات؟!

بانوراما التعديات

ظاهرة التعدي على الأملاك البحرية، ليست بجديدة، ومن المتعارف أن أغلب المخالفات مرتبطة بأسماء سياسيين بارزين وأصحاب نفوذ، مما يظهر تواطؤ وعجز الحكومات المتعاقبة على وقف هذا الفساد، وإزالة التعديات على الأملاك العامة البحرية، التي سُلبت من الشعب وهي مشاع عام وملكاً للجميع، ولاسيما فقراء هذا الوطن. ويظهر فيما يلي عدداً من التقارير حول بعض هذه التعديات:

أ- أسماء سياسيين مخالفين، وفقاً لتحقيق نشر في جريدة الأخبار في 10 تشرين الثاني 2006: «النائب السابق مصباح الأحدب المرتبط بمخالفة في منطقة القلمون تتمثل بردم على البحر لأرض تبلغ مساحتها قرابة الثمانين ألف متر مربع/ نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري: المالك الرئيس لمنتجع «لاس ساليناس»/ روجيه إده مالك لمنتجع سياحي غير مرخص يمتد على مساحة نحو خمسة وثمانين ألف متر مربع Sands Edde / عاصم يموت القيادي في تيار المستقبل يملك «البالاس كافيه» عند شاطئ عين المريسة».

ب - أما أسماء أبرز المعتدين على الأملاك البحرية وفقاً لتقرير خاص بوزارة المواصلات والنقل، فهم: فريد مكاري: ملاحات في منطقة الحريشة في الكورة/ بيار فرعون: مستودعات لشركة «غاز الشرق»/ شفيق الحريري: شركة جبيتكو في منطقة الوسطاني ــ صيدا/ علي عسيران: سنسول خاص في منطقة عين أبو عبد الله في صور/ جوزيف خوري: ردميات ضبية.

ج - أما بعض الأسماء البارزة في التعدي على الأملاك العامة البحرية بحسب دراسة أوردتها مديرية الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني بعنوان «التعديات البحرية»، نشرت في 27-8-2008، هي: «شركة سوليدير ــ وائل فؤاد السنيورة ــ شفيق الحريري ـ مصطفى الحريري ــ النائب علي عسيران ــ السيد علي الأمين ــ النائب مصباح الأحدب ــ يوسف كنعان (شقيق النائب إبراهيم كنعان) ـ الوزير السابق ميشال المر وغيرهم الكثير.

التاريخ علم يخضع له التراث

الفضل شلق

يهدف هذا المقال إلى التمييز بين مفهومي التراث والتاريخ. مفهوم التراث لا يخضع للتحليل العلمي، هو مسألة تتناول الممارسة من أجل النضال في إطاره الذي يعبر عن وجدانها شعبياً، تشيح عنه البرجوازية لكنها تعمل على مصادرته عند الحاجة. لكنه يبقى هو وجه الممارسة الشعبية، والتعبير عن الآلام وعذابات هذه الطبقة خلال قرون عديدة. التراث الأعلى مسألة أخرى. ذلك كان من صنع السلطة وزبانيتها وكان من الضروري تبيان ذلك.

يتطلب البحث في التراث انحيازاً لا يتوفر. أولاً يفترض أن يتوفر في علم التاريخ، بينما ينتقي التراث بعض الممارسات التي كان يمارسها القدماء لتكون تراثاً للبعض، فإن على التاريخ أن يأخذ الحوادث الماضية بعجرها وبجرها لوصف التاريخ. هناك عقل يتوفر في علم التاريخ لا يتوفر في البحث عن التراث الذي يبدو دائماً مشحوناً بالعواطف والوجدانيات مما لا يخضع للبحث العلمي.

ينطلق علم التاريخ من فرضيتين هما الحياد والتجاوز. في التراث روايات متناقضة عن حدث واحد، وفي علم التاريخ محاولة لإنشاء رواية واحدة عن الحدث أو السلسلة التي يرتبط بها الحدث. ليس الحدث معزولاً في علم التاريخ بخلاف التراث. في التراث أشعرية تعتبر أن كل حدث يقرره الله بغض النظر عن الأسباب والنتائج. ولا أهمية بنظرهم للأسباب والنتائج ما دام الله يقرر كل حدث بمفرده.

منهج التراث هو الانتقائية من الماضي. منهج التاريخ هو أخذ الأمور بعجرها وبجرها، لا انتقائية ولا تلفيقية في التاريخ. هناك علم موضوعي، وبعد انتهاء البحث تجوز الحيادية شرط أخذ البحث بعين الاعتبار. في بعض التراث ممارسات شعبية لا يمكن التخلي عنها. وفيه وجدان لا يجوز التخلي عنه لأن استنتاجات التاريخ تحتاج بعد أن تترسخ إلى وجدان عاطفي لدى الأمة يحصنها. البحث الأكاديمي ليس أكاديمياً في كل الأحوال، لكنه يجب ان يكون على أسس علمية صارمة. أما نتائجه فللتراث الحق في استخدامها، خاصة إذا كان التراث شعبياً (ليس مما ألفته الطبقة الرفيعة) فيكون من مستلزمات الطبقات الشعبية الفقيرة، وممارسة هذا النوع من التراث ذو فرح يتجاوز فيه معذبو الأرض بعض آلامهم ونتائج اقتطاع الفائض الذي تمارسه الطبقة الرفيعة من أصحاب الأرض الكبار وملتزمي جمع الضرائب، وغيرهم من أجهزة السلطة. للطبقة الرفيعة تراثها وهو القهر والقسر والإكراه، وللطبقات الفقيرة تراثها لتجاوز الألم والفقر والمصادرة لما ينتجون بقوة عملهم.

مهمة علم التاريخ أن يعرف كل ما حدث، وأن يعطي كل ذي حق حقه. لا يستطيع ذلك إلا إذا كان موضوعياً وحيادياً. يأتي الإنحياز بعد ذلك. في موقف سياسي، السياسة هي المعرفة اولاً والموقف المؤسس على المعرفة ثانياً.

التاريخ والزمن وجهان لعملة واحدة. الماضي والحاضر والمستقبل. الماضي معطى، والحاضر لحظة عابرة، والمستقبل هو ما يتطلب صنعه. المجتمع القوي يأخذ الحاضر كمعطى، ولا يستسلم له، بل يفككه. يعتبر التاريخ أنه هو ذاته سلسلة الأحداث، كل حدث أو صلته تنشأ في قلب الحلقة السابقة، وكل حلقة جديدة تنتج حلقة أخرى يبدأ تكونها في قلب الحلقة السابقة. إذاً التاريخ سلسلة من الأسباب والنتائج المترابطة، هو علم لا تدخل فيه العواطف والانحيازات، يدخل فيه حب المعرفة فقط. لا تكون المعرفة حقة إلا بأن نأخذ التاريخ بعجره وبجره، كي لا نصور تاريخنا بأنه يختلف جدياً عن تراثات الشعوب الأخرى إلاّ في بعض الخصائص.. هناك تاريخ عالمي، نحن جزء منه، وهو جزء منا.

عندما كان مجتمعنا قوياً متماسكاً، كما في العهود العباسية الأولى، لم يجد الناس ضيراً في أن يأخذوا من حضارات الأمم الأخرى ولا أن يدمجوها في ثقافة عالمية هي الثقافية العربية. كان العرب في ذلك الحين أقوياء فلم يتوانوا عن جعل ثقافتهم ملعباً تلعب فيه الثقافات الأخرى لتنتج جراء ذلك ثقافة موحدة في إطار الثقافة العربية. لم يتوان العرب عن اعتبار ذلك يناسبهم في خضم مشروعهم الثقافي العالمي، بل لم يتوانوا عن وضع قواعد اللغة العربية التي كان فيها ما يخالف بعض قواعد إملاء الكتاب المقدس. هذا في وقت كانت فيه محكمة المعتزلة التي أشرف عليها المأمون تمارس ما سمي فيما بعد المحنة الكبرى (اعتبروها أهم من الفتن العسكرية التي كانت تحدث تباعاً في سبيل الصراع على السلطة). علينا أن نعرف هذه الأمة التي ننتمي اليها، والتي لا يمكننا الإنتماء لغيرها، والذي يشكل انتماؤنا اليها جوهر عروبتنا، هذه العروبة التي لولاها لما كانت الحياة تستحق التمسك بها. هذا مع التنبيه الى أن العروبة شيء والأفكار التي تعبر عنها ليست منها إذ كثيراً ما يأتي التعبير خاطئاً، إن كان ذلك بإستخدام مفاهيم قومية أو مفاهيم إسلامية، مفاهيم وجدت هنا وهناك لمصادرة الأمة وأناسها في سبيل مشاريع اعتبرها أصحاب النظرية القومية والإسلامية جماهير ناقصة الإنسانية، يسودها الفقر والجهل والمرض، فهي بحاجة إلى هداية أو إلى إعادة تشكيل. الإسلاميون اعتبروا مهمتهم أسلمة المسلمين ولو كانوا مسلمين يؤدون شعائرهم الدينية. والقوميون اعتبروا مهمتهم الأساسية إعادة توعية الجماهير الجاهلة كي تلين بحكمهم الذي كان في غالب الأحيان استبدادياً. وقد حدثت ثورة 2011 في تونس ومصر طلباً للكرامة للمواطنين العرب في وجه منظومة حاكمة استبدادية اخذت منهم وسائل العيش الكريمة ووعدتهم بالحرية وحنثت بوعدها. هذه الاستعلاءات القومية والإسلامية ما كانت ممكنة لولا أنها كانت ممسكة بالسلطة. لم تكن الحرية على جدول الأعمال بل الطاعة والانصياع. حلت هذه النخب السياسية مكان الانتداب والاستعمار في اعتبار الوصاية على الشعب والمجتمع أمراً ضرورياً للتنمية. في عام 2011 وجدت جماهير الأمة نفسها محرومة من الحرية ومن التنمية. ثارت لأنها اعتبرت نفسها خسرت كل شيء من مقومات الكرامة في ظل منظومة الاستبداد.

الصراع داخل المجتمع العربي هو بين اتجاهين، اتجاه السلطة الذي يرى الجماهير قاصرة، مجرد أداة لمن يمارسون السلطة، واتجاه آخر شعبي

يسود بين الطبقات الوسطى والفقيرة، يرى هذا الاتجاه أن التقدم أصبح مستحيلاً دون القضاء على منظومة الاستبداد العربية: جميع الدول العربية بلا استثناء.

ترتكز مقولات الإسلام السياسي والقومي على تقليد السلف الصالح، وذلك نوع من عبادة الآباء عند الشعوب البدائية، كذلك مقولات الاتجاهات القومية.

الوعي بالتاريخ يحتم علينا أخذ التاريخ بدون انتقائية وبدون تلفيقة. نرى ما لنا وما علينا. التاريخ بعجره وبجره. ليس التاريخ انتصارات وأمجاداً. ألف عام من حكم المماليك والعثمانيين. ألف عام من حكم العبيد. خلال ذلك كانت جماهير الأمة مستغلة مصادرة لا يمكنها العيش أكثر من ثلاثين عاماً (متوسط الأعمار) بسبب ثقل العمل وثقل الضرائب.

الوعي بالتاريخ يعلمنا الأسباب والنتائج، وإن ما يحصل على الأرض هو ما يستحق البحث. كل ما عدا ذلك هو من مستلزمات السماء الذي يتحول فوائد عند العلماء وأصحاب الالتزامات أو ما سميناهم الاقطاعيين الذين عملوا كممثلين للسلطة لا غير. الوعي بالتاريخ يستخدم أسلوباً علمياً للتعرف إلى مجتمعاتنا البشرية. هذا ما لا يفعله التراث.

الوعي بالتاريخ طريق إلى العقل. ليس سوى العقل من يرشدنا إلى الأسباب والنتائج والروابط فيما بينها. الفكر الديني السائد أشعري، وهو الفكر السائد. بالتعريف ينكر الروابط بين الأسباب والنتائج. لكل سبب مصدر إلهي. لا يد بشرية في ذلك. مهمة الإنسان في نظرهم هي التنفيذ لا الإجتهاد. مهمته استنباط الأحكام من مبادئ أولى وليس استخراج مبادئ علمية من ملاحظة الطبيعة.

الوعي بالتاريخ يتطلب أن ينصب اهتمامنا على صنع المستقبل. لا بدّ إن ذلك يصير ممكناً بفضل التجاوز والإنخراط في العالم.. اما التجاوز فهو يقتضي منا ان نقف خارج تراثنا كي ندركه، وأن نصل تاريخنا بتاريخ العالم كي نفهمه، وأن نؤمن إن تاريخنا ليس مفصولاً عن تاريخ العالم، حتى ولو كان لدينا تباينات في الممارسات الثقافية. وكل تراث أمة يختلف عن تراثات الأمم الأخرى. أن تنطلق ممارساتنا التراثية من املاءات الطبقة العليا وأن نعتبر تاريخنا جزءاً من التاريخ العالمي، وأن نعتبر الآخر ليس في مواجهة معنا، بل نحن نسعى لاستيعاب الآخر (استيعاباً ثقافياً معرفياً) لا أن نمتنع ثقافياً وحضارياً فنكف عن استخدام علوم الغرب في حين اننا نستهلك كل منتجاتهم. كي نصنع منتجاتهم، التي نحتاجها، علينا تبني الروح الغربية بما في ذلك القدرة على الإنتاج. نحن مجتمع استهلاكي صرف، وعلينا الخروج من هذه الحالة حتى يمكننا الانخراط في العالم. لا نستطيع الانخراط في العالم دون استخدام ادواته الفكرية والمادية.

الخلاصة إنّ التاريخ ليس امتداداً للماضي والحاضر، هو صنع للمستقبل. الأمر يتطلب معرفة وإرادة وقيادة سياسية تعرف كيف تتواصل مع قوى المجتمع لإحداث نهوض ثقافي وتنموي، علماً أن كل واحد منهما لا ينفصل عن الآخر.

علم التاريخ هو في بعض جوانبه علم صنع المستقبل. هو ليس علم معرفة الماضي وحده. لا نستطيع أن نضع أنفسنا حبساء، نستسلم له، فتكون النتيجة عزل أنفسنا عن العالم. في التراث استسلام، وفي التاريخ نهوض نحو مستقبل نصنعه.

*ينشر بالتزامن مع «روسيا الآن»

بيان صادر عن قطاع المهندسين في الحزب الشيوعي اللبناني
حول مشروع تفعيل دور نقابة المهندسين
وانتخابات النقابة المقبلة

تأتي انتخابات نقابة المهندسين المقبلة وسط تراجع كبير في دور هذه النقابة التي لا يجب أن ينحصر فقط في تنظيم المعاملات والملفات للمشاريع السكنية والعمرانية، بل يجب أن تأخذ دورها الوطني والمدني العام لناحية مشاركتها في التخطيط العام في كافة ميادين العمران والنقل والمواصلات والاتصالات، وأن تشكّل منبراً للعمل على صياغة سياسات جديّة في هذه المجالات لمصلحة كافة فئات الشعب اللبناني، ودفاعاً عن مصالحهم وتطلعاتهم.

هذه النقابة هي عضو مؤسس في اتحاد نقابات المهن الحرة وعضو في الاتحادات الهندسية العربية والدولية، والأهم هي عضو في المجلس الاقتصادي الاجتماعي. لذلك تقع على عاتقها أيضاً مهمات ذات طابع عربي ودولي، إضافة إلى مسؤوليات في صياغة التوجهات الاجتماعية والاقتصادية للدولة اللبنانية.

من هذه المنطلقات، وإيماناً بالعمل النقابي والمهني والوطني، يرى قطاع المهندسين في الحزب الشيوعي اللبناني أن للنقابة مهمات ضرورية ينبغي العمل عليها وذلك من خلال:

1- استنهاض المهندسين للدفاع عن حقوقهم وحقوق اللبنانيين جميعاً في مواجهة سياسات الاستغلال والتهميش، وفي مواجهة التقسيم المذهبي والطائفي بين اللبنانيين.

2- التفاعل والتنسيق مع القوى النقابية والديمقراطية وإعادة الاعتبار لدور النقابة في الحياة العامة.

3- المشاركة في سياسات العمران والتخطيط ووضع تصور عمراني يحافظ على عناصر البيئة والتراث والتنظيم العام.

4- الدفع باتجاه سياسات اقتصادية ونقدية تخفض من كلفة السكن لجعله في متناول كافة الفئات الاجتماعية.

5- مواجهة مشاريع السيطرة على الأملاك العامة البحرية والنهرية والمشاعات، وإطلاق حملات وطنية للحفاظ على المساحات العامة الخضراء وإنشاء المزيد منها.

6- الضغط على الدولة للعمل على ربط الأرياف والمناطق ببعضها البعض وبالمدن من خلال خطط نقل ومواصلات تسهل تواصل اللبنانيين.

7- تفعيل الخطط القائمة في مواضيع نوعية الاتصالات والانترنت وسرعاتها، وخفض كلفتها وبالمتابعة مع الجهات المعنية للوصول إلى هذه النتائج.

وانطلاقاً من أن الانتخابات مناسبة لتصحيح الاختلالات التي أصابت النقابة، يدعو قطاع المهندسين في الحزب الشيوعي اللبناني إلى خوض معركة سياسية ووطنية من أجل إصلاح مسار النقابة وتحويلها إلى منبر نضالي في كافة القضايا السابقة وتغيير النهج السائد فيها من قبل أطراف المحاصصة. وعليه، يستهدف الحزب إطلاق أوسع تحرك بين جميع مكونات النقابة وبين كل المهندسين والمهندسات من خلال «تجمع المهندسين الديمقراطيين» وخوض الانتخابات النقابية على قاعدة هذا المشروع المستقل المعارض الذي يعمل لتغيير واقع النقابة الحالي.

بيروت - 6 آذار 2017

حنين*

مجد خليل

صورتك المعلقة على حائط غرفة الاجتماعات، في مركز الحزب، تجعلني في حالة إرباك دائم، كلما أنظر إليها... كما تجعل من حضوري الاجتماع امتحاناً دورياً ومتواصلاً... فأجهد لتلافي تقاطع نظراتنا، مخافة الوقوع في الخطأ... في المقابل، ثمة شعور آخر، يدفعني لأن أعود إليها، فأحس بنبض آتٍ من بعيد... فأتأمل وجهك، وأغوص في بحر أيامنا الماضية، حين كنّا معاً على شاطئه ومسرح أيامه... نلهو بهمومنا ونتقاسمها، ونرسم خط بيانها متسلسلاً، تتقطع حلقاته وتنفصل فنعيد صوغها على ما نريد، وإن بالتمني أو بالحلم أو بالواقع... فما سرّ هذا الطيف الدائم؟ ربما هو المكان؛ فالمركز والقضايا والطاولة والكراسي... لا تزال كما كانت، ربما الأشخاص قد تبدلوا... وجودك، ولو بالصورة، يشعرني ببعض الأمان، وبكثير من همّ أشعر به، كلما جاء دوري في الكلام، أشيح بنظري عن وجهك، مخافة الامتحان ــ الدائم بالنسبة إلي: فأنا الآن أشغل الموقع، وربما أجلس على الكرسي نفسه الذي كنت تجلس عليه...

هذه هي حالي يا رفيق مهدي؛ أنا رفيقك الدائم في أكثرية مشاوريك ومهامك الحزبية، فعندما كنتَ تشغل ذلك المكان، كنتُ في السيارة أنتظرك عند مدخل المركز، لنعود معاً إلى عكار... وكم كانت طويلة تلك «النطرة» ومتعبة تلك الطريق. واليوم، وأنا أجلس مكانك، فكم هي متعبة ومربكة عليّ، فأحتار ماذا أفعل؟ فالنقاش يحتدّ، يعلو وينخفض، أصوات وضجيج، وكلام ومواقف... يطول الوقت كثيراً، وأحياناً من دون طائل، لكن في النهاية سنترك ونمضي إلى طريق العودة؛ وهنا صرت أعرف صمتك لبعض الوقت في بداية طريق عودتنا وأنت تدخن سيجارتك... هي الحالة نفسها أعيشها وأشعر بها وحيداً؛ فالنقاش الطويل وهدر الوقت وتلف الأعصاب متحكمة وحاضرة... لا أدري إذا كان الأمر طقساً ثابتاً وقد ورثناه؟

السنوات التسع التي مضت لم تمح حضورك؛ فأروقة المكان ومكاتبه تختزن ذكرى مرورك عليها. رائحة الدخان الساكنة أبداً في المكان تسترجع ذكريات مشاويرنا الطويلة معاً، لقد كنت الوحيد الذي يدخّن في سيارتي، لقد كان شرطي لمن ينتقل معي في السيارة عدم التدخين، إلّا أنت؛ فما بين رائحة الدخان ورفقتك، كنت أفضل الثانية؛ فمتعة الحديث وتنوعه تغري أي باحث عن المعرفة، معرفة كل شيء: من الفلسفة إلى السياسة إلى النكات، إلى غيرها من الأمور... أفتقدها كثيراً وأنا في مشاويري الطويلة وحيداً وكم أشعر بدفق الحنين إلى تلك اللحظات الجميلة معك.

السنوات التسع لم تبدل في المشهد شيئاً؛ الأشخاص، الكلام، المهام، القضايا... تتوالى وتتباعد، نقسو على بعضنا كثيراً حدّ التجريح، نهدر من الوقت جله في جدال ممل ومكرر حدّ الضجر، نتخاصم وأحياناً نتعادى، لم يعد هناك ذلك الرابط السحري الغامض الذي كان يجمع الكلّ حول همّ واحد، نتقاسمه معاً ونحمل وزره مجتمعين... هل هي سنّة الحياة أم تبدّلت النفوس؟ لم نعد تلك المجموعة المميزة في سلوكها وخطابها وفكرها وانفتاحها وسط غابة الطوائف الفالتة والمتلفتة من كل القيم والمبادئ... نحن قلّة ومع ذلك نتخاصم، أليس في الأمر ما يستحق التوقف عنده والتفكير به؟

السنوات التسع لم تمح ذكراك، فحضورك بيننا يزداد، ومساحة الفراغ تتسع؛ لم يغب اسمك، ولا كلامك ولا ما كنت فاعله، عن تفاصيل يومياتنا، لا تزال تنمو وتكبر تلك اللحظات التي أمضيناها معاً، وبطرق مختلفة؛ يمكن أننا لم نحسن التعبير عنها بشكل جيد، لكن وبكل تأكيد، ترانا نجيد طقس

التعبير عمّا في دواخلنا، بدمعة فراق حاضرة أبداً، وكلمة «عمو مهدي» ومن فمّ مجد وهو يسأل عنك، عندما أحكي له حكاية قبل النوم، وأتعمد ذكر بعض الإخوة في حديثي، وقبل أن أكمل يسألني عنك إذا كنت معنا في تلك الحكاية... نعم يعرف اسم عمه وسيعرف أكثر عن سلوك عمه ودربه عندما يكبر، وسيكون حتماً فخوراً بذلك الإرث، وإن حرمته سنّة الحياة المعرفة المباشرة... هي استمرارية الوجود وتناقله من جيل إلى آخر؛ هي الحياة البسيطة التي عشناها في كنف عائلتنا الصغيرة واستمرت وستستمر مجبولة بدفق الحنين وحسن التربية، تربية الوالدين والإخوة، وستستمر مع عائلتنا الوسطى، الرفاق والأصدقاء والزملاء الذين لم تغب يوماً عن حديثهم وهمومهم، وستبقى وستستمر في ذلك الجميل والواعد؛ فكرك وحزبك، حيث أفنيت جلّ حياتك على تلك الطريق الملأى بالشوك والتعب والصعاب، والتي تخطيتها واستمروا وسنتخطاها نحن وسنستمر، وتلك الراية ستتناقلها الأيدي أبداً، وهي مرفوعة عالية، لن تهزها عواصف، ولن تسقطها مؤامرة، فمهما اشتدت النوائب لا مكان للتراجع أو الخوف، فالطريق أمامنا واسعة والشمس في منتصف النهار والرؤيا جيدة، وما علينا إلّا السير... وإلى الأمام.

* إلى الراحل مهدي خليل في ذكرى غيابه التاسع.

أحيا الحزب الشيوعي اللبناني وعائلة الراحل مهدي خليل، عضو المكتب السياسي للحزب، الذكرى التاسعة لرحيله في احتفال جمع الرفاق والأصدقاء والأهل نهار السبت في 2017/3/4 في منزل العائلة - عكار العتيقة حيث ألقيت كلمات: للمربي الأستاذ كامل الشعار باسم أصدقاء الراحل، وللرفيق سعد الله سابا مسؤول منطقة عكار في الحزب الشيوعي اللبناني وللأستاذ أسعد رستم باسم الأهل، ركّزت على دور الراحل الكبير في مختلف الصعد التربوية والاجتماعية والسياسية.

التسوية السياسية في مهب الريح

علي غريب

منذ وصول الرئيس الأميركي ترامب إلى البيت الأبيض وُضع العالم أمام مرحلة جديدة يلفّها الغموض والتوتير. بدءاً من أميركا نفسها حيث يواجه ترامب مشاكل داخلية متعددة، بدءاً من التظاهرات المناهضة له والتي ما زالت تتسع لتعم أكثر المدن الأميركية، وصولاً إلى مواقفه من الأقليات والمهاجرين ومع الصحافة والإعلام ومع وكالة المخابرات المركزية التي لا تزودّه بالمعلومات واعفاءات في وزارة الخارجية وبين المستشارين والأمنيين. كل ذلك يشير إلى عدم اتزان في المواقف الأميركية. وليس أقل من ذلك على المستوى الدولي حيث لا يخفي ترامب خلافه مع الاتحاد الأوروبي وحذر الدول الأوروبية من سياسته ومواقفه، وتهديداته لإيران والصين والبحث في إرسال قوات أميركية «إلى سوريا، والخلاف المستجد مع روسيا حيث صرح وزير الخارجية الأميركي بأن التعاون بين أميركا وروسيا غير ممكن في سوريا»، وبالتالي قد نشهد تطورات جديدة على الجبهة السورية، وقبل كل ذلك احتضان وتشجيع نتنياهو على الاستمرار في سياسته تجاه الفلسطينيين ورؤيته لحل القضية الفلسطينية. كل ذلك يؤشر إلى أن المنطقة العربية خصوصاً والشرق الأوسط عموماً مرشحه لاستمرار التوتير والحروب الدائرة وربما تتوسع لتشمل اطرافاً عديدة واسلحة نوعية جديدة قد تترك اثاراً مدمرة للبشر والحجر والجيوش والبنى التحتية للدول وحدودها القائمة.

من خلال هذا المشهد لا بدّ من التوقف عند الاستدارة السياسية لمواقف تركيا بإعادة العلاقة مع أميركا بسبب تبايناتها مع روسيا للحل في سوريا حيث تصرّ تركيا على الاحتفاظ بحزام أمني داخل الأراضي السورية بما مساحته 500 كلم وبعمق من 25 إلى 50 كلم. وهو ما دفع أردوغان إلى زيارة دول الخليج للتنسيق وربما لإعادة إحياء الحلف السنّي التركي ـ الخليجي.

مثل هذه المواقف المتأرجحة لأردوغان بين روسيا وأميركا قد يدفع ثمنها غالياً على الصعيد الداخلي التركي، كما أن دول الخليج عادت لتواجه موحّده إيران بتشكيل (ناتو) خليجي وبالتفاهم العلني مع اسرائيل والأخطر ما في الأمر هو ما تسرّب عن اجتماع خليجي ـ مصري ـ إسرائيلي لتنسيق المواقف في المرحلة المقبلة.

وإذا كان المحور الأميركي ـ الإسرائيلي ـ الخليجي ـ التركي يسعى إلى إعادة توحيد المواقف والأهداف، لا سيما ما بدأ يُعرف بإقامة المناطق العازلة على الحدود التركية ـ السورية وعلى منطقة شرق الفرات بقوات أميركية ـ عربية ـ معارضة سورية مسلحة وعلى الحدود الأردنية ـ السورية. فإن المحور الروسي ـ الإيراني ـ السوري الذي تباينت مواقفه بعد تحرير حلب، هذا المحور بدأ يستعيد تضامنه ويقوم بهجوم معاكس ويستعد لمواجهة كافة الاحتمالات.

فقد بادرت روسيا بإرسال قاذفات استراتيجية انطلقت من روسيا عابرة الأجواء الإيرانية والعراقية لتقصف مواقع داعش في الرقّة. كان ذلك رداً ورسالة إلى ترامب الذي يسعى لإدخال قوات اميركية إلى تلك المنطقة وهي رسالة شبيهة لما حصل زمن أوباما بإسقاط الصاروخين فوق البحر وبقصف صواريخ عابرة انطلقت من على الأراضي الروسية لتعبر الأجواء الإيرانية والعراقية وتقصف داخل سوريا ـ كان ذلك رداً مباشراً ورسالة واضحة للتأكيد على أن روسيا على استعداد لحرب مفتوحة وبكل أنواع الأسلحة وعلى جميع الجبهات.

هذه الوقائع تدل على أن الحل في سوريا لا يزال بعيداً وأن التوتر مستمر وقد يتصاعد وتدخل فيه أطراف اخرى، لا سيما أن إيران المهدّدة من الولايات المتحدة أعلنت إنها على استعداد للمواجهة وان ردّها سيكون على قواعد أميركا ومصالحها في منطقة دول الخليج من جهة وعلى إسرائيل مباشرة من جهة ثانية. ولذلك فهي تسعى إلى تأمين حضور مباشر محاذٍ للجولان المحتل وإلى رفع يقظة حزب الله في الجنوب اللبناني.

وهذا ما دفع بالسيد حسن نصر الله إلى تهديد إسرائيل بتفكيك مفاعل ديمونا إذا ما أقدمت إسرائيل على اي اعتداء على لبنان. وبالتأكيد فإن إسرائيل لن تكون غائبة عن الأحداث سيما وإنها اطمأنت إلى إعلان أميركا بأن «لا ضرورة لدولتين» وهي المرة الأولى التي تعلن أميركا موقفها بوضوح تجاه الدولة الفلسطينية وتجاه القدس، وبالتالي أعادت القضية الفلسطينية إلى نقطة الصفر. وأخطر ما في الأمر هو مطالبة نتنياهو بالإعتراف بيهودية دولة إسرائيل وما ينتج عن ذلك من ترانسفير جديد لفلسطيني الـ 48 وقد تكون الحدود اللبنانية مرة أخرى إحدى معابر المهجرين الفلسطينيين بما يؤدي إلى وضع جديد في لبنان إذا ما أضفنا إلى ذلك النازحين السوريين الذين فاق عددهم المليون ونصف نازح، وقد يكون للأحداث الجارية في مخيم عين الحلوة استباقاً لما قد يحصل وآخرها استقالة اللواء المقدح من قيادة القوة الأمنية المشتركة. ومن عدم تسليم المطلوبين إلى الجيش اللبناني المتهمين بأحداث خطيرة وتفجيرات كبيرة في لبنان.

هذه التطورات أسقطت الصفقة السياسية الأخيرة بين الأطراف السياسية في لبنان وأعادت الخلافات والاصطفافات القديمة ـ الجديدة بإحياء فريقي 8 و 14 آذار؛ حيث تزامنت مع مواقف سياسية تناولت سلاح حزب الله من جديد والموقف من دول الخليج وتركت تأثيراً مباشراً على حركة رئيس الجمهورية حيث بدا بأن رغبته التي خصّ بها السعودية وبعض الدول بالانفتاح وتحسين العلاقة لم تستمر طويلاً حيث هاجم السيد حسن السعودية وتلك الدول مجدداً وبالمقابل فإن السياسة الأميركية الجديدة والمعطيات المتوافرة عن توجهات إسرائيل ودول الخليج أعادت الأمل إلى جماعة 14 آذار فرفعوا سقوف مواقفهم السياسية من سلاح حزب الله ومن الرئيس الأسد وتسارعوا للدفاع عن السعودية والتأكيد على الثوابت و«عدم التفريط بالحلفاء» ما جعل قانون الانتخابات النيابية الضحية الأولى لسياساتهم وانقساماتهم وجعل الفئات الشعبية الفقيرة الضحية الثانية لضرائبهم وفسادهم وسرقاتهم من خلال موازنتهم وفوق ذلك تعريض البلد مجدداً إلى القلق والأزمات والتفجيرات الأمنية.

دروس من تجربة الجزائر في مواجهة "الإرهاب"

أحمد داغر

الجزائر بلد المليون ونصف المليون شهيد في ثورة التحرير الوطني ضد المستعمر الفرنسي كما يحلو للكثيرين تسميتها، لا بل بلد الثمانية ملايين شهيد منذ أن وطأت أقدام الفرنسيين أرضها عام 1830 وحتى استقلالها، كما يقول الجزائريون أنفسهم. هي أكبر بلد إفريقي - عربي من حيث المساحة بعد تقسيم السودان، ويزيد عدد سكانها على 38 مليون نسمة. كان لها نصيبها من ظاهرة تفشي وباء الإرهاب في العالم العربي وإن كان بنسب أقل مما هو عليه في العراق وسوريا وليبيا. وما أصابها في التسعينيات كان يشبه ما يحصل اليوم ودفعت ضريبة الدم والخراب نتيجة الممارسات الإجرامية التي قامت بها التنظيمات ذات العقيدة الإسلامية المتطرفة في مختلف مناطق البلاد.

لكن السؤال الكبير والأهم الذي يستحق الطرح هو كيف واجهت الجزائر الإرهاب وما كان يخطط لها؟ وما هي الطرق التي إتبعتها للتخفيف من حدته وإستيعابه؟ وما هي الدروس التي يمكننا الإستفادة منها لضرب هذه الآفة في بلداننا مجتمعاتنا؟

في سنة 2005 صادق الشعب الجزائري بأغلبيته الساحقة في إستفتاء عام على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بعد سنوات من الإضطرابات، فاستعادت البلاد أمنها وإستقرارها. استخلصت الجزائر من تجربتها الماضية الصعبة في مكافحة التطرف العنيف واستئصال الإرهاب من جذوره درساً قيماً مفاده أنه مهما كانت الأهمية التي قد تتسم بها الهزيمة الأمنية للإرهاب، فإنها تبقى دائما جزئية. لذلك استندت الإستراتيجية ألجزائرية لمكافحة التطرف العنيف على خطة واسعة على عدة أصعدة:

الحفاظ على مستوى عالٍ من التعبئة في حماية النظام العام وضمان أمن الأشخاص والممتلكات، وتطبيق سياسة شاملة للقضاء على الراديكالية العنفية تمزج بين إجراءات سياسية وإقتصادية وثقافية ودينية في الآن ذاته.

اعتماد إجراءات رئيسية ذات طابع سياسي مثل الإصلاحات المؤسساتية ذات الصلة بالنظام الإنتخابي والأحزاب والإعلام وحرية التعبير والإنضمام إلى المواثيق والمعاهدات الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. كذلك قامت الحكومة بإسقاط الدعاوى في حق الأفراد المتورطين، وتخفيف العقوبات، وتقديم الرعاية لأسر الأشخاص الذين تعرضوا للقتل في إطار مكافحة الإرهاب، وتدابير إقصاء في حق الأشخاص ألذين قاموا بهجمات واستخدام مواد متفجرة في الأماكن العامة.

عصرنة الخدمة العامة عبر إضفاء طابع اللامركزية لتقريب الإدارة وخدماتها من المواطنين.

مكافحة البطالة في أوساط الشباب من أجل دمجهم في الحياة العملية وتحصينهم ضد التأثير المحتمل للتيارات المتطرفة وذلك عبر إنشاء وكالة وطنية لدعم التشغيل والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وتسهيل القروض للشباب الطامحين.

تدابير ذات طابع اقتصادي وتتمثل في تحفيز تنمية الأنشطة الإنتاجية وتنمية البنى التحتية الأساسية وتلبية إحتياجات المواطنين لتحسين ظروف معيشتهم.

تدابير في مجال القضاء والسجون والتي تجمع بين إحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وإلغاء الهيئات القضائية الإستثنائية وخضوعها إلى قواعد

القانون العام، وتعليق تنفيذ عقوبة الإعدام، إضافة إلى إعداد المساجين مهنياً وتأهيلهم لعودتهم واندماجهم بالمجتمع.

كشف مواقع التطرف على الإنترنت وعزلها ومكافحة الجريمة الإلكترونية، وإغلاق وسائل الدعاية بين الإرهابيين، والإستعانة بالإختصاصيين النفسيين.

تدابير ذات طابع ديني عبر تحسين تكوين الأئمة وإخضاع كافة الموظفين للإعداد في فهم الدين المعتدل وتحديد قواعد التربية الروحية واستعادة المساجد لدورها الشعائري والثقافي والإجتماعي وتكثيف ندوات التوعية.

تدابير في مجال الإعلام عبر إعادة تعزيز التعددية الإعلامية خارج الخطاب الطائفي وإحلال لغة التسامح والتلاحم والعفو مكانها.

تدابير تربوية حيث تخصص الجزائر 25% من ميزانيتها السنوية لقطاع التربية التي تصنف وزارة سيادية تعنى بالإرشاد والتنشئة الإجتماعية والتزويد بالمعارف والكفاءات، ومحاربة الأمية (تبلغ نسبة الأمية 15% حتى تاريخه).

تدابير ثقافية عبر صيانة التراث الثقافي الوطني وتشجيع الإبداع بكل أشكاله من خلال زيادة المهرجانات، وتشجيع الجمعيات والأعمال والنشاطات الثقافية وإنشاء المكتبات العامة والمعارض على أنواعها وتأمين الدعم المالي لكافة الفنون السينمائية والمسرحية والأدبية.

مما لا شك فيه أن هذا النوع من الإجراءات يساهم مساهمة فاعلة في إبعاد شبح الحرب الأهلية ويضعف قدرات الإرهاب والتطرف إلى حد كبير. تشير النتائج الأخيرة لهذه الخطة انخفاض البطالة وتحسن مستوى الخدمات العامة وانحسار دور الخطاب المتطرف، والتراجع الكبير في متابعة الفضائيات المتطرفة مما جعل أعداداً قليلة من الشباب الجزائري ينضوي في صفوف الإرهابيين في السنوات الأخيرة.

كل هذا ساعد على تدعيم التلاحم الوطني وإعادة النسيج الإجتماعي وحماية الأرواح البشرية التي كانت ستزهقها الآلة الإجرامية للإرهاب. دروس في التجربة الجزائرية تستحق الدراسة وأخذ العبر منها، فهي بدون أي شك ستكون عاملاً مساعداً في إبعاد شبح الإجرام والتطرف والقتل والدمار عن دولنا أيضاً.

إعادة الإعتبار لحركة التحرر الوطني الفلسطيني

د. خليل سليم

صرح صائب عريقات أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، منذ مدة قائلاً:» إن منظمة التحرير الفلسطينية، قد تعيد النظر بمسألة الإعتراف بدولة إسرائيل، وتنضم إلى مجموعة المنظمات الدولية والقانونية، الشاجبة لحركة الاستيطان الإسرائيلية!».

المضحك المبكي في هذا التصريح، أن منظمة التحرير الفلسطينية، التي عليها أن تكون الرائدة وفي طليعة هذه المنظمات، يهدد أمين سرها بأنه سيلتحق بمحور المنظمات العالمية الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني...!!

إن تصريح عريقات وغيره من المسؤولين الرسميين الفلسطينيين، إما أنها تنم عن سذاجة سياسية عالية، وإما عن استخفاف بعقول الشعوب العربية وقوى التقدم والديمقراطية العربية والعالمية. لأننا نعلم كما يعلم المراقبون السياسيون، وعبرنا على صفحات «النداء». عن نوايا العدو الإسرائيلي المبيتة، وبأنه سوف يلجأ وكرد فعل على قرار مجلس الأمن الأخير، نظراً لطبيعته العدوانية الاستعمارية المعروفة، إلى رفع منسوب العنف ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وهو ما حدث مع عرب صحراء النقب، وعقله الإجرامي الاستيطاني، سيزيد من بناء المستوطنات، والوحدات السكنية، وقضم الأراضي، وهدم البيوت الفلسطينية، وهذا ما حدث ويحدث الآن، كعملية مستدامة...!!

الكيان الصهيوني الغاصب، لم يعر اهتماماً وآذاناً صاغية، لقرار مجلس الأمن الأخير، وقد سبق وأن ضرب بعرض الحائط، بالكثير من قرارات الأمم المتحدة والدولية لمصلحة الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة، واليوم يعربد رئيس وزراء العدو الصهيوني نتنياهو ويتحدى المجتمع الدولي...!! بالأخص بعد وصول ترامب إلى سدّة الرئاسة الأميركية، الذي أعلن أكثر من مرة، دعمه للعدو الإسرائيلي، وآخر الغيث، إعلان الإدارة الأميركية «أن بناء المستوطنات لا يؤثر على عملية السلام» في إشارة واضحة، بتغطية كل نهج وسياسة حكومة نتنياهو، الذي سيلتقيه قريبا في البيت الأبيض.

لم نكن نتوقع أن يعلن عريقات عن قطع في المسار

السياسي المدمر للقضية الفلسطينية، الذي سلكته منظمة التحرير وحركة «فتح» (حركة التحرير الفلسطينية) كما تزعم ولا تزال، برغم اعترافها بإسرائيل بموجب اتفاق أوسلو...!! لم نتوقع أن تجري السلطة الفلسطينية ومؤسساتها و»فتح» بالذات، مراجعة نقدية، لما آلت إليه الحالة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، وسقوط الرهان على أميركا، كراع ومرجعية وحيدة لحل القضية الفلسطينية، من قبل السلطة الرسمية الفلسطينية. وذلك يعود إلى عاملين: الأول - يتمثل بالمشروع الذي حملته منظمة التحرير والسلطة، بعد اتفاق أوسلو القائل: «بأن المفاوضات مع العدو، هي السبيل الوحيد، لحل القضية الفلسطينية، التي بدأت من التحرير لفلسطين كل فلسطين وتراجعت إلى «حل الدولتين»، والإعتراف بدولة إسرائيل، واليوم وصلت إلى الإكتفاء بسلطة، أشبه بإدارة مدنية، أو بلدية، معدومة الصلاحيات والإمكانيات، مجزأة ومنقسمة بين رام الله وغزة، وزادت من عمق الشرخ، بين مكونات الشعب الفلسطيني.

والعامل الثاني - هو أن المسؤولين الرسميين، في السلطة الفلسطينية، باتوا يشكلون الطبقة الرأسمالية الفلسطينية، التي تشابكت مصالحها الإقتصادية، مع الرأسماليين الصهاينة، وانشأوا معاً شركات مشتركة، على سبيل المثال لا الحصر، صائب عريقات أقام مع متمولين صهاينة، كازينو في أريحا...!! أحمد قريع شركات للأسمنت، تستخدم في بناء المستوطنات الإسرائيلية، أما استثمارات إبن محمود عباس رئيس السلطة، فحدث ولا حرج...!!

والأخطر من كل ذلك، أن هذه السياسات للرأسمالية الفلسطينية، وهي على رأس السلطة، أدت إلى تشويه مريع، في الوعي السياسي والطبقي والقومي، وإرساء ثقافة التنازلات والمفاوضات العبثية، والاعتراف المجاني بعدو، أنشأ واصطنع كياناً على أرض فلسطين التاريخية، ويدعو للإقرار بوجوده، باسم الواقعية السياسية...!!

قال المناضل الثوري الراحل جورج حبش:» إذا كان الرجال، لم يحققوا شيئاً للقضية، فالمطلوب تغيير الرجال وليس القضية». وهذا يعني بكلمة واحدة، إعادة الإعتبار لحركة التحرير الوطني الفلسطيني، ومدخله إعادة تأسيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، ووضع برنامج استراتيجي موحد، وتشكيل جبهة مقاومة وطنية فلسطينية واحدة، لقيادة النضال الفلسطيني التحرري.

وداع حاشد للنقابي فواز بشارة في دير ميماس

كامل جابر

شيعت بلدة دير ميماس في منقطة مرجعيون، والحزب الشيوعي اللبناني المناضل النقابي فواز حنا بشارة بحضور حشد من أبناء المنطقة والجنوب ورفاق الراحل يتقدمهم وفد كبير من أعضاء المكتب السياسي بالحزب الشيوعي اللبناني واللجنة المركزية ومنطقية مرجعيون ورئيس بلدية دير ميماس الدكتور جورج نكد.

وترأس الأب سليم أسعد قداساً جنائزياً ثم ألقى موعظة أشاد فيها بمزايا الراحل فواز بشارة «وما يتمتع به من خلق حميد وقلب دافئ وكبير».

وألقى عضو المكتب السياسي الدكتور غسان ديبة كلمة الحزب الشيوعي اللبناني فقال: «نودّع اليوم الرفيق العزيز النقابيّ فواز بشارة، ابن العائلة الشيوعية المناضلة، وابن دير ميماس المقاتلة، التي تحمّل أهلها بصمت وثبات ومقاومة سنوات، بل عقوداً من الاحتلال والظلم، مشكلين مع أقرانهم من الناقورة إلى مرجعيون، إلى إبل السقي، وصولاً إلى البقاع الغربي، سلسلة من الفولاذ كسرت أنياب الجيش الصهيوني المحتل وبعثرت إلى غير ما رجعة عملاءه الفاشيين الصغار.

أيها الرفيق العزيز

في عائلتك الصغيرة جسّدت وأعطيت معنى حقيقياً لترابط التحرير والتغيير الذي أعلنه حزبك منذ انطلاقة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، في ذلك اليوم من أيلول 1982. فالتغيير كان ولا يزال هدفاً يحمله كل الشيوعيين من أجل مجتمع تسوده العدالة الإجتماعية؛ وأين يتجسد ذلك الحلم أكثر من العمل النقابي الذي آمنت به وعملت في صفوفه كل حياتك، من الأيام الأولى للمطابع السرية للحزب ومع الرفيق فرج الله الحلو...!! فالنضال من أجل الأجور ومستوى المعيشة والتغطية الصحية وحقوق المتقاعدين وحقوق العمال في الأمان الوظيفي والتقدم هو في صلب ما نعني به بالتغيير. واليوم حزبك لا يزال في قلب هذه المعركة، في عمله اليومي وفي برنامجه وفي ما أطلقه مؤخراً في البيان الوزاري البديل.

والتحرير الذي ساهمت فيه بصمودك الكبير والذي من عائلتك الصغيرة خرجت عزيمة مقاتلة عندما أطلقت سهى فواز بشارة رصاصات باتجاه رمز العمالة والخنوع العميل أنطوان لحد فكانت آنذاك شمعة شيوعية وضّاءة في الظلام. وحزبك اليوم بإطلاقه شعار الدولة المقاومة وباستعداده الدائم للذود عن حدود الوطن في وجه العدو الإسرائيلي والمنظمات الإجرامية التي نبتت في خضم هذا الحطام العربي الكبير، يؤكد بعزم وثبات استمرارية هذا الضوء الذي نريده أن يعمّ كل أرجاء الوطن».

وتابع «اليوم ونحن ناضل من أجل قانون انتخابي ينقل هذا الوطن من وحول الطائفية والمذهبية والتخلف إلى رحاب الدولة الوطنية

والعلمانية والتقدم، لا بدّ أن نتذكر ونذكر كيف أنك والرفيقة سهى قد أعطيتما معنى إنسانياً وحقيقياً لهذا النضال، معلنين أفراداً أن لا طائفة للمقاومة وللتحرر الاجتماعي والسياسي، كما لا طائفة للعمالة والتسلط والظلم. ووسط كل هذا نتذكر أيضاً ابن منطقتك قائدنا ورفيقنا الحبيب كمال البقاعي الذي أخذه منا الموت باكراً، بل باكراً جداً. نم قرير العينين لأن حزبك هو هو، حزب التحرير والتغيير وحزب التقدم والاشتراكية.

باسم الأمين العام الرفيق حنا غريب وباسم المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب، أتقدم بأحر التعازي من عائلتك الكريمة ومن أهالي دير ميماس الكرام، ومن أصدقائك ورفاقك الذين عرفوك في الجنوب العزيز وفي كل أرجاء الوطن".

سهى

وألقت سهى بشارة كلمة أشارت فيها إلى «أننا هنا لنودّع مناضلاً نقابياً، هذا الإنسان الذي بقي شفافاً من أول حياته حتى آخرها، وفيّاً لعقائده. نحن لم يتسن لنا السكن في دير ميماس، لكن نحب أن نشكر باسم أخي عدنان وأخي عمر وأختي حنان وبإسمي أنا، ونحن كل هذه الفترة كنا نفكر دائماً كيف يمكن أن نقول لكل الطاقم الطبي من دير ميماس الذي أعطى ولمّا يزل يعطي في دير ميماس، شكراً وبأسمائكم واحداً واحداً؛ فأنتم وقفتم إلى جانب والدي في محنته المرضية وبقيتم كذلك حتى آخر رمق. أنا أشكر جميع من وقفوا إلى جانبه ونحن بفضل اهتمامكم بقي والدنا مصاناً إلى آخر عمره. أشكر كذلك النجدة الشعبية اللبنانية ومشفاها في النبطية، التي تشكل مشفى أساسياً ليس لأبناء دير ميماس فحسب بل لكل أبناء المنطقة والجنوب. أشكركم على وقوفكم معنا كل هذه السنوات وأتمنى أن تبقوا واقفين إلى جانب أبناء هذه المنطقة لأنهم بحاجة إليكم».

الكلمة طفل يولد على تعب المسافات

قلنسوات وكوفيات...

أحمد وهبي

ستكشف الوجوه عن نفسها حين نكون مستعدين لها، وسوف تبدو مسترنمة، نمشيها بمنامات طويلة، نشهد على ما يحدث منذ أزمنة بعيدة، والسيدة الأولى أحب جزء فينا، تشابه حقولاً مستنبة لمشاعرنا، والطفل منذهلاً يقول ها أنذا، فلا أجوبة لمصالحات غريبة، حتى قال الغراب، وإن جنحوا للسلم فاجنحوا، تحريف وتجريف وتعرية لكل قواد في هذه الدنيا، تعج بهم اسطبلات المهجنين، ولا نجزع، فإن جنح العدو للسلم، فهي الحرب لا يسكن لها أوار، وهي نقطة الدم الطوفان، وهي النيل والفرات والليطاني وبردى، ومن في الخيام يرجون الرعود والبروق قصفا وعصفا، والنحور والنهود لو تصفى، كليالي الشرق... ولا تتماسك لقهر ونداء، نداء عويل طويل... ذليل هذا الرجاء، وفي الأنحاء نعيم المياه الآسنة والليالي الباردة والأحلام المطغثة.

قالت الهيجاء رحالها بالمحاربين، وللقلب ماء وكلأ، لذة الأجناس المتبادلة، ولعين القحط غزوات الأحبة، فكان لكل ذي أمة لوحات في معارض الدنيا، والخيالات تعتذر عما نقترف، نعترف كيف نبدو الطلقاء، والريح تطواف الذاهلين عن مناسكهم، فامسكنا لقرون تبدو كساقطين، ونحن من معاجن هذا الطين، تشكلنا المحادل، لتلك المحافل بنو سعد وبرق ورعد وإفرنج وأفخاذ وعروق وطباق وجناس. وبعد الشد والعد واحتساب الصغائر والكبائر، كبرت أمة تتمنى، فكان لابن العم دماء القبيلة والعشيرة وكبريات الصحف، مجاملات ليست جديدة، ترهات العهود البائدة واللاحقة.

ولسنا نحن... نجهل من نكون، ولكن، بعدها شيء تغير، ربما وجهة الربح أو وجوهنا، ربما ضمائرنا أو عيوننا، ومارتا امرأة قوية تريد مزاولة الأحلام، فوقعت بين بلح البصرة وعنب الشام، وفرعون ذهاني الشمس لما طلعت... كانت له إلها واحدا ابتلعت آلهة الأمصار، ولتجار قريش أصنام العباد والبلاد، لهذا الحداد مسيرات عالمية، يسعى الرعاة لتسويقها، والتشويق سردية المفاتن، سقطت عنها مفاتيح عودتنا، عورات تنبح بكلاب الحوأب... لا تغضبي يا ديار، فشمشوم علقها بلا محارم... ديار نحج اليها بقلنسوات وكوفيات وعكل، فلا حرمة ولا حرم... مرحى لهذا النضال الآسن، لقبائل كذخر أممي.

ألآ صمتا يا أكاليل الغار، فلقد هجع النسر، وفلت الضب من رمال الشمس، وأنكر الخل خله، ونحن من هذه المحلة، كيف حللنا عقد التاريخ بالمناظرات والمهاترات والمخدرات والمهدئات، والسادة والعامة، والشيخ والكاهن والكيل والويل والطبل والزمر، حتى انكسر الساحر، فبدا عاريا بين الأمم.

وكان للعلم فدائيون، صلوات لتلك الأبعاد، وقد نام المطر عن الثواكل، لتلك الشعوب «الحوامل» علامات الإجهاض، ومن سكن البلاد الجديدة... إنما عبر إبادات تشيب لها الألعاب والأجنة، ولما نزل تحضيرا للجن، لا يحن على العود إلّا قشره، ولا يحك الجلد إلّا ظفره، فإن ظفرنا بزهرة، راح المستغربون، يدبجون خطبا هرمت وشاخت، وناحت دجاجات الحادي من أثر المصارعة الحرة... حرة يا بلادي مثل فجر وشهيد.

نسمع لرغبات متنكرة، لأبطال بلا محبة، وقد بات العشاق كداعية عن كيوبيد، وهذا التباهي والغرور كلام فظيع على الموتى، وإبليس مثل أي فاسد ومفسد للخلق والأرض... نروح بطولها وعرضها، بأطوارها وازهارها، بزوارها... وقد اثخنوها مآس وجراح، لكشافة الجراح يوم كنا سهرات النار ونداءات الكشافة. وبعد مسافة ومسافة كيف نموت واقفين، كيف لا نحطم أصنام الرق والعبودية في نفوسنا، وطقوسنا هذا القتل والنيل منا بدم بارد، فصار البارد نارا وحمم، كذلك النيل ودجلة والفرات، والعاصي نحيب، والقاصي والداني، زماني في مهب الرياح، والليلة أسهر مع الست تومة... أروح لمين ينصفني منك، وفالنتاين طفران حتى بقبلة أو وردة، سرقوا الحب في بلادي، وبات القمر سهران لوحده... أحدو كأنما قبائل الأعراب، وذلك الغراب عراب التسويات، ألآ يا أخي في الكفاح والنكاح قم للهجرة والنزوح بمضاجع الأرقاء، وانحر صبح مساء هذا القبح، هذا العصر... إن الإنسان لفي خسر، كل عيد حب من قلب إلى قلب، والدروب والدروس من تيس لبؤس، ألآ تبا لأبوات الكفر، تصبحون على وطن... ومواطن.

هكذا انطفأ البركان... في طوباوية جبران...

المحامي ميخائيل عون

"أجل، هكذا ضاعت عبقرية جبران في تناقضات الفكر والموقف...!

أجل كثيرة هي تناقضات الفكر والمواقف في أدب جبران، وفي نثره وشعره!...

هكذا ضد تحالف الإقطاع الديني والسياسي.

وكم رأينا جبران المتمرد يتخبط في تمرده، ولنقل تجوزاً في ثورته، حائراً تائهاً... وأحياناً هائجاً كالبركان... ثم يهدأ هدوء الناسك في عزلته... وإذا كان لا بدّ من إثبات ذلك. فلنستمع إليه يخاطب الحرية بلسان خليل الكافر محرضاً الفلاحين على التمرد:

«من نبع النيل إلى مصب الفرات ومن أطراف الجزيرة إلى جبهة لبنان، ومن شاطئ الخليج إلى أذيال الصحراء ترتفع نحوكِ الأعين مغمورة بذوبان الأفئدة فالتفتي إلينا أيتها الحرية...

إرحمينا يا ابنة أثينا، وأنقذينا أخت روما.

خلصينا يا رفيقة موسى، أسعفينا حبيبة أشعيا، علمينا يا عروسة يوحنا...!

قوي قلوبنا فنحيا أو شدي سواعد أعدائنا علينا فنفنا وننقرض... ونرتاح...!

****

يا لها من راحة... ويا لغرابة هذا الطلب ما أعجبه وما أفظعه وأشنعه...!

فهل رأيت أتفه وأسخف من هكذا حرية... ومتى كانت الحرية تُستجدى في قصور تجار الرقيق أو في قصر مالك الأرزاق والأعناق...؟

وما هي هذه الحرية العرجاء... التي يطلب منها أن تشد سواعد أعدائنا علينا لنرتاح...!!؟

ومتى كانت الحرية ابنة أثينا وأخت روما...؟

وكم مرة ثار جبران على الذين حكموا على سقراط بشرب السم...؟

أما صلب المسيح، الذي أصدرته حكمة تجار الرقيق، فقد صدر في روما... مدينة أباطرة الطغيان والاستبداد، أمثال نيرون الذي ذهب في التاريخ رمزاً للجريمة ومهرجانات الفتك بالعبيد الأرقاء...!!

فكيف صح لجبران أن يجعل الحرية أخت روما ويتجاهل ثورة سبارتاكوس...!!؟

****

هكذا نجد جبران عبقرية خائفة تتخبط في التناقض بين إحساسه بأوجاع شعبه وطموحاته الطوباوية...

ويبدو لي أن جبران لم يحسن التمييز بين المفاهيم الثورية وطموحات تنبي «أورطاليس» في كتابه العجائبي «النبي» حيث غرق في مواعظه «الزرداشتية»...!!

****

لكن وللحقيقة ما يفرض علينا اننا نراه في حقيقته الجبراينة في مقالته «لكم لبنانكم ولي لبناني» حيث قذف البركان بآخر ما فيه من حمم؛ أي حيث قال:

لبناني، هم الفلاحون الذين يحولون الوعر إلى حدائق وبساتين... هم الرعاة الذين يقودون قطعانهم من وادٍ إلى وادٍ فتنمو وتتكاثر وتعطيكم لحومها غذاء وصوفها رداء...!!

هل ثمة بين أبناء لبناني من يقول، عندما أموت سأترك وطني أفضل مما وجدته عندما ولدت...!!

****

لكن جبران الذي أخطأ فأطفأ بتناقضاته البركان... كان رمزاً للشرق في قول محا كل أخطائه...

«أجل، هكذا ضاعت عبقرية جبران في تناقضات الفكر والموقف!...

أجل كثيرة هي تناقضات الفكر والمواقف في ادب جبران، وفي نثره وشعره!...

هكذا ضد تحالف الإقطاع الديني والسياسي.

وكم رأينا جبران المتمرد يتخبط في تمرده، ولنقل تجوزاً في ثورته، حائراً تائهاً... وأحياناً هائجاً كالبركان... ثم يهدأ هدوء الناسك في عزلته... وإذا كان لا بدّ من أثبات ذلك. فلنستمع إليه يخاطب الحرية بلسان خليل الكافر محرضاً الفلاحين على التمرد: «من نبع النيل إلى مصب الفرات ومن أطراف الجزيرة إلى جبهة لبنان، ومن شاطئ الخليج إلى أذيال الصحراء ترتفع نحوكِ الأعين مغمورة بذوبان الأفئدة فالتفتي إلينا أيتها الحرية...

أرحمينا يا إبنة أثينا، وأنقذينا أخت روما.

خلصينا يا رفيقة موسى، اسعفينا حبيبة أشعيا، علمينا يا عروسة يوحنا!...

قوي قلوبنا فنحيا أو شددي سواعد أعدائنا علينا فنفنا وننقرض... ونرتاح!

****

يا لها من راحة! ويا لغرابة هذا الطلب ما أعجبه وما أفظعه وأشنعه!...

فهل رأيت أتفه وأسخف من هكذا حرية !!...

ومتى كانت الحرية تُستجدى في قصور تجار الرقيق أو في قصر مالك الأرزاق والأعناق؟ ...

وما هي هذه الحرية العرجاء... التي يطلب منها أن تشد السواعد أعدائنا علينا لنرتاح؟!

ومتى كانت الحرية ابنة أثينا وأخت روما؟...

وكم مرة ثار جبران على الذين حكموا على سقراط بشرب السم؟...

أما صلب المسيح، الذي أصدرته حكمة تجار الرقيق، فقد صدر في روما... مدينة أباطرة الطغيان والاستبداد!... أمثال نيرون الذي ذهب في التاريخ رمزاً للجريمة ومهرجانات الفتك بالعبيد الأرقاء!...

فكيف صح لجبران أن يجعل الحرية أخت روما ويتجاهل ثورة سبارتاكوس؟!!

****

هكذا نجد جبران عبقرية خائفة تتخبط في التناقض بين إحساسه بأوجاع شعبه وطموحاته الطوباوية...

ويبدو لي أن جبران لم يحسن التمييز بين المفاهيم الثورية وطموحات تنبي «أورطاليس» في كتابه العجائبي «النبي» حيث غرق في مواعظه «الزرداشتية»!..

****

لكن وللحقيقة ما يفرض علينا اننا نراه في حقيقته الجبراينة في مقالته «لكم لبنانكم ولي لبناني» حيث قذف البركان بآخر ما فيه من حمم؛ أي حيث قال:

لبناني، هم الفلاحون الذين يحولون الوعر إلى حدائق وبساتين.. هم الرعاة الذين يقودون قطعانهم من وادٍ إلى وادٍ فتنمو وتتكاثر وتعطيكم لحومها غذاء وصوفها رداءً!..

هل ثمة بين أبناء لبناني من يقول، عندما أموت سأترك وطني أفضل مما وجدته عندما ولدت!..

****

لكن جبران الذي أخطاء فأطفأ بتناقضاته البركان... كان رمزاً للشرق في قول محا كل أخطائه...

بعدسة: محمد فرّان